

نواسخ الابتداء

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

(ص) : نواسخ الابتداء :

الأول : كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظلّ ، وبات ، وصار وليس مطلقاً ، ودام بعد « ما » الظرفيّة ، وزال ماضي يزال ، وانفكّ ، وبَرِحَ ، وفَتِيَءَ ، وَفَتَأَ ، وأفْتَأَ . قيل ^(١) : وونى ، ورام بمعناها بعد نفى وشبّهه . وقد يُفَصَّلُ ويُقدَّرُ . ويرفع المبتدأ خلافاً للكوفية ، ويسمى اسمها ، وفاعلاً . وقيل : ارتفع لشبهه ^(٢) . وينصب ^(٣) الخبر ، ويسمى : خبرها ومفعولها ^(٤) . والكوفية حالاً . والقراء شبّهه . ويرفعان بعدها بإضمار الشّان .

وثالثها : إلغاء . ولا تدخل على ما لزم صدرأ . أو حذفاً . أو ابتدائية . أو عدم تصرف . أو خبره جملة طلبية ، ولا دام ، والمنفي بـ « ما » وليس ، على ما خبره ^(٥) مفرد طلبيّ على الأصح . ولا صار . ونحوها : دام ، وتلّوها على ذي ماض . وشرط الكوفية في الباقي : قد . وابن مالك في ليس على قلة : الشّان .

وألحق قوم بصار : آض ، وعاد ، وآل ، ورجع وحرّ ^(٦) ، واستحال ، وتحول ، وارتد ، وما جاءت حاجتك ، وقعدت كأنها حرّبة .

(١) كلمة : « قيل » سقطت من ب تحريف .

(٢) كلمة : « لشبهه » سقطت من ب . تحريف .

وجبارة : « وقيل : ارتفع لشبهه » سقطت من ط ، تحريف . والصواب من أ .

(٣) ط : « أو ينصب » بأو العاطفة ، تحريف .

(٤) ب ، ط : « ومفعولاً » . (٥) ط : « وليس على خبره » بإسقاط : « ما » .

(٦) أ : « وحاد » بالدّال . ط : « وحال » باللام . كلاهما تحريف . صوابه في ب . وانظر الشرح .

وقَوِّمٌ : غدا ، وراح . والفراء : أسحر [١١١] ^(١) وأفجر ، وأظهر .

وقوم : كل فعل ذي نصب مع رفع لا بُدَّ منه .

والكوفية : هذا وهذه مراداً ^(٢) بهما التقريب ^(٣) مرفوعاً بعدها ما لا ثانيَ له ، وسمّوهما : تقريباً ، والرفع اسم التقريب .

(ش) : أي هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنسخ حكم الابتداء . وهي أربعة أنواع : كان وأخواتها . وكاد وأخواتها . وإنّ وأخواتها . وظننت وأخواتها . وما ألحق بذلك .

فأما كان فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ . ويسمى اسمها . ربّما يسمّى ^(٤) فاعلاً مجازاً لشبهه به . وقع ذلك في عبارة المبرد . وعبر سيبويه باسم الفاعل .

ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئاً ، وأنه باق على رفعه .

واستدل الأول باتصال الضمائر بها ، وهي لا تتصل إلا بالعامل .

وينصب الخبر باتفاق الفريقين ، ويسمى خبرها . وربما يُسمّى مفعولاً مجازاً لشبهه ^(٥) به . عبر بذلك المبرد . وعبر سيبويه باسم المفعول .

وكان قياس هذه الأفعال ألاّ تعمل شيئاً ^(٦) ، لأنها ليست بأفعال صحيحة ، إذ دخلت للدلالة على تغيّر ^(٧) الخبر بالزمان الذي يثبت فيه ^(٨) .

وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو

(١) ط «أسحر»، تحريف.

(٢) ط : «مراد» بالرفع ، تحريف .

(٣) ط : «التعريف» مكان : «التقريب»، تحريف.

(٤) أ فقط : «سمى» . (٥) ب فقط : «لشبه به» .

(٦) كلمة : «شيئاً» سقطت من أ ، ب .

(٧) أ : «معيّن» مكان : «تغير» ، تحريف .

(٨) أ ، ب : «ينبت له» .

ضرب ^(١) ، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه ، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول . هذا مذهب سيبويه .

وذهب الفراء : إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل ، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال ، فـ «كان» زيد ضاحكاً مشبهً عنده : بـ «جاء» زيد ضاحكاً .

وذهب الكوفيون : إلى أنه انتصب على الحال .

ورُدَّ بوروده مضمراً ومعرفهً وجامداً ، وأنه لا يستغني عنه ، وليس ذلك شأن الحال . واعتراض بوقوعه جملة ، وظرفاً ، ولا يقع المفعول كذلك .

وأجيب بالمنع . بل تقع الجملة موقع المفعول نحو : قال زيد : عمرو فاضل . والمجرور نحو : مررت بزيد . والظرف إذا توسع فيه .

وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان . وأنكره الفراء . ورُدَّ بالسَّماع قال :

٣٤٧ - إذا مُتَّ كان الناس صِنْفَانِ شَامَتِ
وَأَخْرَجُ مُشْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ ^(٢)

وقال :

٣٤٨ - . وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ ^(٣) .

ثم اختلفوا في توجيه ذلك .

فالجمهور على أنّ في : (كان) ضمير الشأن اسمها . والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر . ونقل عن الكسائي : أنّ كان ملغاة ، ولا ^(٤) عمل لها ،

(١) «نحو ضرب» راجع إلى تشبيه كان بالأفعال الصحيحة . وسلامة العبارة أن يقول : «وإنما عملت

في اسمين تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة نحو : «ضرب» .

(٢) للعُجْبَيْرِ السَّلُولِي .

من شواهد سيبويه ١ : ٣٦ .

(٣) لهشام بن عقبة أخي ذي الرُّمّة . وصدّره :

. هِيَ الشِّفَاءُ لِيَدَّائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا .

من شواهد سيبويه ١ : ٣٦ .

(٤) أقط : «فلا» بالفاء .

ووافقه ابن الطراوة . والمتفق على عدّه ^(١) من هذه الأفعال ثلاثة عشر . ثمانية لا شرط لها . وهي : كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس .
 وواحد : شرطه أن يقع صلة له «ماء» الظرفية . وهي المصدرية لمراد بها وبصلتها : التوقيت ، وهو دام نحو : «وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دُمْتُ حياً» ^(٢) ، أي مدة دوامي حياً .
 وأربعة : شرطها : تقدّم نفي ، أو شبهه وهو : النهي والدعاء . وهي : زال ماضي يزال ، وانفك ، وبرح ، وفتى . والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين . وسواء كان النفي بحرف ، أو فعل ، أو اسم كقوله :

٣٤٩ - لَنْ تَزَالُوا كَذِبَ لَكُمْ ثُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
 تُلْكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ ^(٣)
 وقوله :

٣٥٠ - لَيْسَ بِنَفْسِكَ ذَا غِيٍّ وَاعْتِزَّازِ
 كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِيلٌ قَنُوعٍ ^(٤)
 وقوله :

٣٥١ - غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوًى
 كُلُّ وَانٍ لَيْسَ بِعَتَبٍ ^(٥)
 ومثال النهي :

٣٥٢ - صَاحَ شَمْرٌ وَلَا تَوَلَّ ذَا كِرَامَتٍ
 تَفَنِّسِيَانَهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ ^(٦)
 ومثال الدعاء :

(١) ب : عدته . ط : عدة ، بالناء ، تحريف . (٢) مريم ٣١ .

(٣) للأعشى . ديوانه ١٧٠ .

وانظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٨٤ .

(٤) قائله مجهول ..

من شواهد الأسمواني ١ : ٢٢٧ .

وفي العيني : وضبط الشيخ أبو حيان : مقلّ قنوع برفع قنوع على الابتداء ، ومقلّ خبره مقدّم .

(٥) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ٨١ .

(٦) قائله مجهول .

من شواهد الأسمواني ١ : ٢٢٨ .

٣٥٣ - * وَلَا زَالٌ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطْرُ^(١) .

وسواء كان النفي ملفوظاً به كما مثل ، أم مقدراً كقوله : « تَفْتَوُوا تَذْكُرُ يَوْسُفَ^(٢) » ، أي : لا تفتأ . وقول الشاعر :

٣٥٤ - تَنْفَكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهِ الْإِلَّهِ حَتَّى تُكُونَهُ^(٣)
أي لا تَنْفَكَ . وقوله :

٣٥٥ - لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ^(٤) .

أي لا زالت . وقوله :

٣٥٦ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا^(٥)

أي لا أبرح . وسواء كان متصلاً بالفعل أم مفصلاً بينه وبينه كقوله :

٣٥٧ - وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تَحْدِثُ لِي قَرْحَةً ، وَتَنْكُؤُهَا [١١٢]^(٦)

(١) لذي الرمة : ديوانه ٢٩٠ . وصدده :

• أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَاوَمِي عَلَى الْبَلَسِ •

من شواهد : الحجة لابن خالويه ٢٤٦ . وشروح سقط الزند ، القسم الرابع ص ١٥٢٨ . وابن

عقيل ١ : ١١١ ، والأشُموني والصبان ١ : ٢٢٨ .

(٢) يوسف ٨٥ .

(٣) لخليفة بن براز كافي الخزانة ٤ : ٤٨ . وفي الدرر ١ : ٨١ . لخليفة بن نزار بالنون ، تحريف .

والبيت من شواهد إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣١٧ ، وقد ذكر محققه أنه لم يعرف قائله .

وهو أيضاً من شواهد الإنصاف ٢ : ٨٢٤ ، وشرح المفصل ٧ : ١١٠ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

• عَلِيَّ وَإِنْ قَدْ قَلَّ مِنْهَا نُصَيْبِيَا •

انظر : الدرر ١ : ٨١ .

(٥) قاتل : لخداش بن زهير .

من شواهد ابن عقيل ١ : ١١١ ، والأشُموني ١ : ٢٢٨ .

(٦) لإبراهيم بن هرمة .

من شواهد : إيضاح الوقف والابتداء ٢ : ٦٥٦ . والمغني ٢ : ٥٣ . وفي ب : « فرجة » بالهم ، تحريف .

واحترز بماضي يزال^(١) من زال التي مضارعها: يزول. وهو فعل تام لازم بمعنى تحول. والتي مضارعها يَزِيلُ، وهو فعل متعدّد بمعنى: ماز^(٢).

والمشهور في فتى كسر العين. وفيها لغة بالفتح. وثالثة: أفتأ^(٣). قال في المحكم^(٤): ما فَتَيْتُ أَفْعَلَ، وَمَا فَتَأْتُ^(٥) أَفْتَأْتُ فَتَأً، وَفُتُوْأُ^(٦)، وَمَا أَفْتَأْتُ. الأخيرة: تميمية^(٧). وذكر الثلاثة أيضاً أبو زيد، وذكر الصّغاني: فَتُوْ يَفْتُوْ علي وزن ظَرْفٍ، لغة في: فَتِيءٌ^(٨).

ثم إن ما زال وأخواتها تدلّ على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب^(٩) ما قبلها. فإن كان قبلها متصلة الزمان دامت له^(١٠) كذلك، نحو: ما زال زيد عالماً. وإن كان^(١١) قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو: ما زال يعطي الدراهم قال ابن مالك: وكذا العمل في^(١٢): «وني»، و«رام» بمعناها^(١٣). قال: وهما غريبتان. ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلاّ من عُنِيَ باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالهما قوله:

٣٥٨ - لَا يَنْبِي الْخَبُّ شَيْمَةَ الْحَبِّ مَا دَا
مَ فَلَا يَحْسِبْنَهُ ذَا ارْعِيَوَاءٍ^(١٤)

- (١) ط فقط: «زال» تحريف. وفي ط: «وقوله واحترز» بزيادة: «وقوله» تحريف.
 - (٢) كلمة: «ماز» سقطت من أ، ومكانها بياض مشار إليه بـ «ط».
 - (٣) ط فقط رسمت: «أفتى» بالياء.
 - (٤) ب: «المحکم» باللام، تحريف.
 - (٥) أ فقط: «وما فتيت».
 - (٦) كلمة: «فتوؤ» سقطت من ب. وفي ط: «فتوؤ» بدون همز.
 - (٧) في اللسان (فتأ): وما فتيت، وما فتأت لغتان بالكسر والنصب فتأ، فتأ وفتوؤ، وما أفتأت. والأخيرة تميمية.
 - (٨) أ، ب: رسمت: «فتأ».
 - (٩) أ: «على خبر»، تحريف.
 - (١٠) لفظ «له» سقط من ط.
 - (١١) لفظ «كان» سقط من أ: ب.
 - (١٢) العبارة في أ: «وكذلك في العمل». وفي ب: «وكذلك في العمل».
 - (١٣) ط فقط: «معناها» بإسقاط حرف الجرّ، تحريف.
 - (١٤) قائله مجهول. وانظر الدرر ١: ٨٢.
- وفي النسخ الثلاث: «الحب» بالخاء المهملة، تحريف.
- وفي الدرر: الحب الأولى بكسر الخاء: الخداع، والثانية، بفتحها صفة لمن قام به.

وقوله :

٣٥٩ - إِذَا رُمْتَ مِمَّنْ لَا يَرِيمُ مُتَيَّمًا

سَلُّوْا فَقَدْ أَبْعَدَتْ فِي رَوْمِكَ النُّرْمَى ^(١)

قال : واحترزت بقولي : بمعنى : زال من : ونى بمعنى : فتر ، ورام بمعنى : حاول ، أو تحوّل . انتهى ^(٢) .

وقال أبو حيان : ذكر أصحابنا أن : «وني» زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب ، لأن معناها معنى ما زال نحو : ما وني زيد قائماً .

وردّ بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها ^(٣) لها في العمل ، ألا ترى أن : ظل زيد قائماً ، معناه : أقام زيد قائماً النهار . ولم يجعل العرب لـ «أقام» اسماً ، ولا خبراً ، كما فعلت ذلك بـ «ظلّ» . قالوا : والتزام التنكير ^(٤) في المنصوب بها دليل على أنه حال .

وأما البيتان ، فالمنصوب في الأول على إسقاط الحافض . أي لا يني عن شيمة الحب ^(٥) . والثاني : يحتمل الحال للتنكير .

والحق قوم منهم ابن مالك بصرار : ما كان بمعناها . وذلك عشرة أفعال : آض : كقوله :

٣٦٠ - رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَاضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا ^(٦)

وعاد : كقوله :

٣٦١ - فَلَيْلَهُ مُغَيَّرَ عَادَ بِالرُّشْدِ آمَرَا ^(٧) .

(١) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ٨٢ . وفي أ : «سلو» بالرفع : تحريف . وفي ط : «مرومك» تحريف أيضاً .

(٢) كلمة : « انتهى » سقطت من أ . (٣) في أ : « مساوتها » ، تحريف .

(٤) في ب : «التذكير» مكان : «التنكير» ، تحريف . (٥) ط : « الحب » بالحاء . تحريف .

(٦) للعجاج ، وتكملة الرجز :

• كان جزّائي بالعصا أن أجلّده .

من شواهد الشافية ٤ : ٢٨٥ ، والخزانة ٣ : ٥٦٢ .

وفي أ : «كاعصا أحوذا» ، تحريف ظاهر .

(٧) لسواد بن قارب الصحابي . وصدّره :

• وكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيَتْ بِرُشْدِهِ •

من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٩ .

وفي ط : «فلله مغن» بالنون ، تحريف وفي ب : «أمر» • تحريف .

وآل بالمد : كقوله :

٣٦٢ - ثم آلت لا تكلمنا كل حيٍّ مُعقَّبٌ عُقَبَا^(١)

ورجع : كقوله :

٣٦٣ - . وَيَرْجِعُن بِالْأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتٍ^(٢) .

وفي الحديث : « لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا^(٣) »

وحار بالمهمله : كقوله :

٣٦٤ - وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يَحُورُ رماداً بعد إذ هو ساطع^(٤)

واستحال : كقوله :

٣٦٥ - إن العداوة تستحيل مودةً بتداركِ الهفواتِ بالحسناتِ^(٥)

وفي الحديث : « فاستحالت غريباً^(٦) » . ونحول : كقوله :

(١) قائله مجهول .

وفي اللسان : « عقب ، أنشد ابن الأعرابي :

وعرُوبٌ غير فاحشةٍ قد ملكتُ ودَّها حَقْبَا
ثم آلت لا تكلمنا كل حيٍّ مُعقَّبٌ عُقَبَا .

قال في اللسان :

ومعنى قوله : « مُعقَّبٌ عُقَبَا » أي يصير إلى غير حاله التي كان عليها ، وعُقْبَةُ الطائر : مسافة ما بين ارتفاعه وانحطاطه . وفي أ : « أن لا تكلمنا » بزيادة « أن » ، تحريف .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

. تُعِيدُ لَكُمْ جَزَرَ الْجَزُورِ رَمَاحُنَا .

وانظر الدرر ١ : ٨٣ .

(٣) رواه أبو بكرّة رضي الله عنه . وانظر : « فتح الباري بشرح البخاري » ٤ : ٣٢٤ .

(٤) للبيد بن ربيعة الصّحابي . ديوانه ١٦٩ . من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٩ .

(٥) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ٨٣ .

(٦) في حديث : « الرؤيا » : « فأخذ عمر الذّلو فاستحالت في يده غريباً » .

والغريب بسكون الراء : الذّلو العظيمة ، فإذا فتحت الراء فهو الماء السائل بين البئر والحوض . انظر ٣ : ٣٤٩ من كتاب : النهاية في غريب الحديث .

٣٦٦ - • فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْنُسَا ^(١) .

وارتدّ : كقوله تعالى : « فَأَرْتَدَّ بِصِيرًا ^(٢) » .

والثاسع قولهم : « ما جاءت حاجتك » . قيل : وأول مَنْ قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله عليّ إليهم . ويروى برفع « حاجتك » على أن (ما) خبر « جاءت » قدّم ، لأنه اسم استفهام . والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك . وبنصبه على أنه الخبر ، والاسم ضمير « ما » . والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك . و « ما » مبتدأ ، والجملة بعدها خبر ^(٣) .

والعاشر : قَعَدْتُ كَأَنهَا حَرْبَةٌ ^(٤) من قولهم : « شَحَدَ شَفَرَتُهُ حَتَّى قَعَدْتُ كَأَنهَا حَرْبَةٌ » ، أي صارت كأنها حرب . فـ « كأنها حرب » خبر « قعدت » .

فالمُحِقُّونَ ^(٥) طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشبه بينهما وبين صار . وجعلوا من ذلك : « جاء البرُّ قَفِيزَيْنِ وَصَاعَيْنِ » ، « وَقَعَدَ لَا يَسْأَلُ حَاجَةً إِلَّا قَفَضَهَا » ، أي : صار . وجعل منه الزمخشري قوله تعالى : « فَتَقَعُدْ مَدْمُومًا ^(٦) » . وغيرهم : قَصَرَوْهُمَا ^(٧) على ذينك ^(٨) المثاليين . وقالوا في الثمانية الأوّل : إن المنصوب فيها حال ، وإن آلت بمعنى : حلفت . « وَلَا تُكَلِّمُنَا ^(٩) » جواب القسم . ووافق عليه ابن مالك في آل ، وقعد .

وألحق قوم منهم الزمخشري ، وأبو البقاء ، والجزوليّ ، وابن عصفور ، بأفعال هذا الباب : غدا ، وراح بمعنى : صار ، أو بمعنى : وقع فعله في وقت الغلوّ والرواح . وجعل من ذلك حديث : « اغْدُ عَالِمًا » ، وحديث : « تَغْدُو خِمَاصًا ، وَتَرْوَحُ

(١) لامرئ القيس : ديوانه : ١٠٧ ، وصلره :

• وَبُدِّلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ .

من شواهد المغني ١ : ٢٢٣ ، والأشموقي ١ : ٢٢٩ .

(٢) يوسف ٩٦ . (٣) كلمة : « خبر » سقطت من أ .

(٤) جملة : « قعدت كأنها حرب » سقطت من ط .

(٥) ط : « فالملحقون » ، تحريف . (٦) الإسراء ٢٢ .

(٧) أ ، ب : « قصروها » بدون تننية . (٨) كلمة : « ذينك » سقطت من أ .

(٩) ط : « ولا يكلمنا » بالياء

بِطَنَانًا^(١) . وتقول ^(٢) : غدا زيد ضاحكاً ، وراح عبدالله منطلقاً ، أي صار في حال ضحك وانطلاق . ومنع ذلك ^(٣) الجمهور . منهم ابن مالك . وقالوا ^(٤) : المنصوب بعدهما حال ، إذ لا يوجد إلا نكرة .

والحق الفراء بها : أسحر ، وأفجر [١١٣] وأظهر . ذكرها في كتاب (الحدود) .

قال أبوحيان : ولم يذكر لها ^(٥) شاهداً على ذلك ، وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فيعلاً .

وذهب الكوفيون : إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما ^(٦) إلى اسم مرفوع ، وخبر منصوب ، نحو : « كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا ؟ » ، و« كيف أخاف البرد » ^(٧) وهذه الشمس طالعة .

وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود ، نحو : « هذا ابن صياد أشقى الناس » فيعربون « هذا » تقريباً ^(٨) ، والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب ، لأن المعنى ، إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم ، وعن الشمس ^(٩) بالطلوع ، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع ، ألا ترى أنك لم تشر إليهما ، وهما حاضران . وأيضاً فالخليفة والشمس ^(١٠) معلومان ، فلا يحتاج إلى تبينيهما بالإشارة إليهما . وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه ^(١١) بالمنصوب ، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يخل المعنى ، كما لو أسقطت « كان » من : كان زيد قائماً .

وقال بعض النحويين : يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بُدَّ منه نحو ، قام زيد كريماً ، وذهب زيد متحدثاً . فإن جعلته تاماً نصبت على الحال .

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث لابن الجوزي ٢ : ٨٠ .

(٢) ط : « ويقول » . (٣) كلمة : « ذلك » سقطت من أ . (٤) أ ، ط : « وقال » . تحريف .

(٥) كلمة : « لها » سقطت من ط . وفي ب : « ولم يذكرها » .

(٦) ب : « في احتياجهما » ، تحريف . (٧) أ : « وكيف أخاك » ، تحريف .

(٨) أي يراد بها : التقريب . (٩) أ : « وعن التمر » ، تحريف .

(١٠) أ : « والتمر » ، تحريف . (١١) أ فقط : « مخبر » بالميم .

فإذا ^(١) عرف ذلك فشرط المبتدأ ^(٢) الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب ألا يكون مما لزم ^(٣) الصدر كأسماء الشرط ، والاستفهام ، وكم الخبرية ، والمقرون بلام الابتداء ، ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، ولا مما لزم الابتدائية ، كقولهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً ، والكِلاب على البقر ، لجر يانه كذلك مثلاً . وكذا ما بعد لولا الامتناعية ، وإذا الفجائية . ولا مما لزم عدم التصرف كـ «أيمن» في القسم ، و«طوبى للمؤمن» ، و«ويل للكافر» ، و«سلامٌ عليك» . ولا خبره جملة طلبية . وشذ قوله :
 ٣٦٧ — • وكُونِي بالمكَّارم ذَكْرِيَّيْ ^(٤) .

وشرط ما تدخل ^(٥) عليه دام ، وليس ، والمنفي بـ«ما» من جميع أفعال هذا الباب — زيادة على ما سبق — ألا يكون خبره مفرداً ^(٦) طلبياً ، لأن له الصدر ، وهذه لا يتقدم خبرها ، فلا يقال : لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد .

ولم يشرط ذلك الكوفيون فسوّوا بينها وبين غيرها .

ولم يشرطه ^(٧) الشكويين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ، ولا يشرط ذلك في المنفي ^(٨) بغير «ما» ، كـ«لَمْ» ، و«لا» ، و«لن» . ولا في غير المنفي إجماعاً .

وشرط ما تدخل عليه صار ، وما بمعناها . ودام ، وزال ، وأخواتها — زيادة على ما سبق — ألا يكون خبره فعلاً ماضياً ، فلا يقال : صار زيد عليم . وكذا البواقي ، لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمان الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع ، فتدافعا .

(١) أ فقط : «إذا» بدون فاء . (٢) أما ب : « فشرط ذلك الذي » الخ .

(٣) أ فقط : «له» مكان : «لزم» .

(٤) قائله مجهول . وعجزه كما في الخزانة ٤ : ٥٧ :

• ودَلَّى دَلَّ مَاجِدَةً صَنَاعَ •

(٥) ب فقط : «لما دخل» .

(٦) من قوله : « مفرداً طلبياً » إلى قوله : « ألا يكون خبره فعلاً ماضياً » . سقط من أ .

(٧) ب فقط : « ولم يشرط » بإسقاط الضمير . (٨) ب فقط : « النفي » .

وهذا متفق عليه .

واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض : فالصحيح جوازه مطلقاً . وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس . قال تعالى : « إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ^(١) » ، « إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ^(٢) » ، « إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ^(٣) » ، « أَوْ لَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ^(٤) » . وقال الشاعر :

٣٦٨ - ثُمَّ أَضْحُوا لَعِبَ الدَّهْرِ بِهِمْ^(٥) .

وقال :

٣٦٩ - وَقَدْ كَانُوا فَأَمْسَى الْحَيَّ سَارُوا^(٦) .

وحكى الكسائي : « أصبحت نظرت إلى ذات التناير^(٧) » يعني : ناقتة .

وشرط الكوفيون في ذلك : اقترانه بـ « قد » ظاهرة ، أو مقدرة . وحجتهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجُمْل لتدلّ على الزمان . فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها . ألا ترى أن المفهوم من : زيد قام ، ومن : كان زيد قائماً^(٨) شيء واحد . واشترط « قد » ، لأنها تقرب الماضي من الحال .

وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم : « ليس خلق الله أشعر منه » . قال أبو حيان : وليس هذا التخصيص بصحيح ،

(١) يوسف ٢٦ . (٢) المائدة ١١٦ . (٣) الأنفال ٤١ وغيرها . (٤) إبراهيم ٤٤ .

(٥) نسبة في الدرر ١ : ٨٣ لعدي بن زيد . وعجزه :

• وكذلك الدهرُ حالاً بعد حالٍ •

وليس في ديوانه المطبوع .

(٦) قائله مجهول . وصلره :

• فأَمْسَى مُقْفِرٌ لَا حَيَّ فِيهِ •

انظر الدرر ١ : ٨٣ .

(٧) في النسخ الثلاث : « انتناير » ، بالتاء والنون .

وقدرأيت في شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٣٦٢ : أن « ذات التناير » حقبة يحذف زبالة .

(٨) أ : « قام » مكان : « قائماً » ، تحريف .

فقد^(١) حكى ابن عَصْفُور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد . فإن قيل : ليس لنفي الحال ، فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض . فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المُقَيَّدة بزمان . وأما المُقَيَّدة ، فتنفيها على حَسَبِ القَيْدِ .

• • •

(ص) : وتدلّ على الحدث خلافاً لقوم ، ولا تنصبه على الأصح . وقيل : لم يلفظ به ، وفي الظرف والحال خلاف مرتّب .

(ش) : اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث . فمنعه قوم : منهم المبرّد ، وابن السّراج ، والفارسيّ ، وابن جنّي ، وابن برّهان ، والجرجانيّ ، والشّلتويين . والمشهور والمتصور أنها تدلّ عليه كالزمان ، كسائر الأفعال .

وذهب ابن خروف [١١٤] وابن عصفور : إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها . وقد تقرّر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع ، ولا تكون^(٢) من الأصول . وردّ هذا والأول بالسّماع قال :

— ٣٧٠ — • وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ^(٣) •

وحكى أبو زيد : مصدر فتى . وحكى غيره : ظللت أفعّل كذا ظلولا^(٤) . وبت^(٥) أفعّل كذا بَيْتُوتَةً . ومن كلام العرب : « كونك مُطِيعاً مع الفقْرِ خيرٌ من كَوْنِكَ عاصياً مع الغني » .

ويبنى^(٥) الأمر ، واسم الفاعل منهما^(٦) ولا يبينان من الزمان . ويبنى على هذا الخلاف^(٧) عملها^(٨) في الظرف ، والجار والمجرور . فمن قال بدلائنها على الحدث أجاز عملها فيه ، ولذا علّق بعضهم المجرور في قوله : « أَكَّانَ لِلنَّاسِ عَجَباً^(٩) » بكان . ومن

(١) ط فقط : « بعد أن » مكان : « فقد » . (٢) ط فقط : « ولا يكون » .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

• يَبْذُلُ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٨٣ ، والأشموقي ١ : ٢٣١ .

(٤) ط فقط : « فبت » بالفاء . (٥) أ ، ب : « ومن بناء الأمر واسم الفاعل » .

(٦) ب ، ط : « منهما » ، تحريف . (٧) كلمة : « الخلاف » سقطت من أ .

(٨) أ فقط : « عملها » . (٩) يونس ٢ .

قال : لا يدلّ^(١) عليه منعه . وقد صرح الفارسيّ بأنها لا يتعلق بها حرف جرّ . ثم قال : وفي عملها في ظرف الزمان نظر . انتهى .

وحكى أبو حيّان الخلاف الذي في عملها في الظرف^(٢) والمجرور في عملها في الحال . فمنّ منعه قال : لأنه لا استدعاء لها للحال ، والعامل مُسْتَدْعٍ . ومنّ جوّزه قال : الحال^(٣) يعمل فيه هذا ، وليس فعلاً فكان أولى . أما نصبُها المصدر ، فالأصحّ منعه على القول بإثباته لها ، لأنهم عوضوا^(٤) عن النطق به الخبر . وأجازه السيرافيّ وطائفة ، فيقال : كان زيد قائماً كوناً .

[تعدّد خبرها]

(ص) : وتعدد خبرها كما مرّ . وأوّل بالمنع .

(ش) في تعدّد خبر كان الخلاف في تعدّد خبر المبتدأ . والمنع هنا أولى ، ولهذا قال به بعض من جوّزه هناك كابن درستويه ، وابن أبي الربيع . ووجّهه أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدّى إلى واحد ، فلا يزداد على ذلك .

والمجوّزون قالوا : هو في الأصل خبر مبتدأ ، فإذا جاز تعدّده مع العامل الأضعف ، وهو الابتداء فمع الأقوى أولى .

• • •

(ص) : وترد الخمسة الأوّل قيل^(٥) وبات ، كصار خلافاً للكذبة في ظلّ .

(ش) : ترد كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظل بمعنى صار ، فلا يقع الماضي خبراً لها كما تقدم كقوله تعالى :

(١) أ فقط : لا تدل ، بالثناء . (٢) ب فقط : الظروف .

(٣) كلمة : الحال ، سقطت من أ . (٤) أ : عرضوا ، بالراء ، تحريف .

(٥) ط فقط : قبل ، بالباء .

« وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا . فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا ، وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً » ^(١) .
 « فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا » ^(٢) ، « ظِلٌّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا » ^(٣) . وقول الشاعر :
 ٣٧١ - ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفْدٌ فَفَالَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالذُّبُورُ ^(٤)

وقوله :

٣٧٢ - أَمْسَتْ خَلَاءً ^(٥) .

وزعم لُكْنَةُ ^(٦) الأصمهباني ، والمهبادي ^(٧) شارح (اللمع) : أن ظِلَّ لا تأتي بمعنى صار ، بل لا يستعمل إلا في فعل النهار . وقال بعضهم : هو مشتق من الظل ، فلا يستعمل إلا في الوقت الذي للشمس فيه ظِلٌّ ، وهو ما بين طُلُوعها وغُرُوبها .

وزعم الزمخشري : أنَّ بات يأتي ^(٨) بمعنى : صار . قال ابن مالك : وليس بصحيح لعدم شاهدٍ على ذلك مع التَّبَيُّع والاستقراء .

وجعل منه بعض المتأخرين : « فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَذِرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » ^(٩) .
 وضعف ^(١٠) بإمكان حمله على المعنى المُجْمَع عليه ، وهو الدلالة على ثبوت مضمون

(١) الواقعة ٥ ، ٦ ، ٧ . (٢) آل عمران ١٠٣ . (٣) النحل ٥٨ ، والزخرف ١٧ .

(٤) لعدي بن زيد ديوانه ٩٠ . من شواهد الأشموني ١ : ٢٣٠ .

(٥) قطعة من بيت للتابعة الذبياني . وهو :

أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْتَى عَلَيْهَا الذِّي أَخْتَى عَلَى لُبْدٍ

وفي ط : « أَمْسَتْ خَلَا » ، تحريف في الكلمتين .

(٦) هو الحسن بن عبد الله أبو علي الأصمهباني المعروف بلُكْنَةُ أخذ عن الباهلي ، صاحب الأصمعي .

ومن تصانيفه : نقض علل النحو ، ومختصر في النحو .

وفي أ ، ط : « لكزة » بالزاي . تحريف صوابه من ب والبقية ١ : ٥٠٩ .

(٧) أ : « والهاباري » ، وب : « والهابادي » ، ط : « والبهابادي » . كله تحريف . صوابه : « والمهبادي »

وهو : أحمد بن عبد الله الضرير . وقد ورد ذكره في كشف الظنون نهر ١٥٦٣ ضمن شراح

« اللمع » .

(٨) كلمة : « يأتي » سقطت من ط .

(٩) انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء باب ٢٦ .

(١٠) أ فقط : « وضعفه » ، تحريف .

الجملة ^(١) ليلاً . قَالَ : ومن أحسن ما يحتج به له ^(٢) قوله :

٣٧٣ - أَجِنِّي كُلَّمَا ذُكِرْتَ كَلِيبٌ أَيْتُ كَأَنَّنِي أَكُوِي بِجَمْرٍ ^(٣)

لأن كلما تدل على عموم الأوقات .

[نصرتفها]

(ص) : وكلها تنصرف إلا ليس . قيل : ودام ، ولتصاريفها ما لها كغيرها .

(ش) : جميع هذه الأفعال تنصرف ، فيأتي منها المضارع والأمر ، والمصدر والوصف ^(٤) ، إلا أن الأمر لا يتأني صوغه من المستعمل منفياً إلا ليس ، فمُجْمَعٌ ^(٥) على عدم نصرتفها .

وأما دَام فنصرتف كثير من المتأخرين على أنها لا تنصرف ، وهو مذهب الفراء . وجزم به ابن مالك .

قال ابن الدّهان : لا يستعمل في موضع دَام : يَدُوم ، لأنه جرى كالمثّل عندهم . وقال ابن الحُبّاز : لا تنصرف ما دَام ، لأنها للتوقيت والتأييد ^(٦) ، فتفيد المستقبل . قال أبو حيّان : وما ذكر من عدم نصرتفها لم يذكره البصريّون .

ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي منها ، وكذا سائر الأفعال . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً أَوْ خَلْقاً » ^(٧) . « ولم أَلِكُ بَغِيّاً » ^(٨) . وقول الشاعر :

(١) أ : « مضمون جملة ، بدون « أَل » . (٢) لفظ : « له » سقط من أ ، ب .

(٣) قائله مجهول ، انظر : الدرر ١ : ٨٤ . وفي اللسان (جن) منسوب إلى الهللي . وفي أ : « أحتي » ، وفي ط : « أجن » ، كلاهما تحريف . صوابه في ب ، واللسان . وفي النسخ الثلاث : « أطوى » بالطاء .

(٤) أ فقط : « الوصف والمصدر » على التقديم والتأخير .

(٥) ب فقط « فجمع » تحريف . (٦) ط : « والتأييد » بباءين ، تحريف .

(٧) الإسراء ٥٠ ، ٥١ ، وقد سقطت من أ ، ب : كلمتا : « أَوْ خَلْقاً » . (٨) مريم ٢٠ .

٣٧٤ - وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كائِنًا
أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِيهِ لَكَ مُنْجِدًا ^(١)

وقوله :

٣٧٥ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا
أَحْبَبُّكَ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضٌ ^(٢) [١١٥]

• • •

[مسائل]

(ص) : ووزن كان ^(٣) : فَعَلَّ . وقيل : فَعَّل . « وليس » : فَعِلَّ . والأكثر فيها : لَسْتُ ^(٤) . وحكي كسر اللام وضمتها . ويبطل عملها مع إلا في تميم خلافاً لِمَلَك النُّحَاة ، وأبي عليّ . وفي نقيها و« ما » . وثالثها : الأصح ^(٥) : الحال ما لم يقيد مدخولها بزمان فَبِحَسَبِهِ . والأشهر في زال : يزَال فهي فَعَلَّ . وَحَكِي يَزِيل ^(٦) ، ففَعَّل . ^(٧) والصحيح تلقى القسم بها .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : الأصح أن وزن « كان » : فَعَلَّ بفتح العين . وقال الكسائي : فَعَّل بالضم . وردّ بأنه لو كان كذلك لم يقولوا منه : كائن ، لأن الوصف من فَعَّل : فَعِلَّ .

(١) قائله مجهول .

من شواهد أوضح المسالك رقم ٨٤ ، وابن عقيل ١ : ١١٢ والأشموني ١ : ٢٣١ .

(٢) مطلع قصيدة للحسين بن مطير الأسدي .

وقد رواه : زهر الآداب ٢ : ٩٨٠ : « أن لست بارحاً ، مكان : « أن لست زائلاً » .

من شواهد أوضح المسالك رقم ٨٥ ، والأشموني ١ : ٢٣١ .

(٣) ب : « كال » باللام ، تحريف . (٤) ب : « ليست » ، تحريف .

(٥) في ط : « وما ثالثها . والأصح الحال » . وفي ب : « وما ثالثها الأصح الحال » وقد اخترت عبارة

أ لا تغاها مع الشرح .

(٦) ط : « وحكى يزيد » بالدال ، تحريف .

(٧) ط فقط : « فعل » بإسقاط فاء العطف ، وانظر الشرح .

وأما ليس فمذهب الجمهور: أن وزنها: فَعِلَ بالكسر، خَفَّ، ولزم التخفيف، لتقل الكسرة على الياء. واستدل لذلك، بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى «لا مَس» ، بالقلب كباع، أو بالضم لقليل فيها: «لُسْتُ» بضم اللام. ولا يقال: إلا لَسْتُ بفتحها.

قال أبو حيان: على أنه قد ^(١) سمع فيها: لُسْتُ بالضم، فدلَّ على أنها بُنِيَتْ ^(٢) مرةً على فَعِلَ، ومرةً على فَعُلَ. وحكى الفراء: أن بعضهم: قال: لِسْتُ ^(٣) بكسر اللام.

وأما زال فالأشهر في مضارعها ي زال، فوزنها فَعِلَ بالكسر. وحكى الكسائي فيه أيضاً: يَتَزِيلُ على وزن يبيع. وعلى هذا فوزنها: فَعَلَّ بالفتح.

قال أبو حيان: وحكى ثعلب عن الفراء: «لا أزيل أقول كذلك»، فيكون زال الناقصة مما جاءت على: فَعَلَّ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ، كَنَقِمَ يَنْقِمُ، ونَقِمَ يَنْقَمُ ^(٤).

الثانية: ذهب قوم إلى أن «ليس» و«ما» مخصوصان بنفي الحال. وبنوا على ذلك أنهما يعينان المضارع له.

وذهب آخرون ^(٥) إلى أنهما ينفيان الحال والماضي، والمستقبل.

والصحيح توسط. ذكره الشكويين بجمع بين القولين، وهو أن ^(٦) أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه.

ومن أمثلة استقبال المنفي بـ «ليس» قوله تعالى: «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ^(٧)»، «وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ^(٨)». وقول حسان:

(١) لفظ: «قد» سقط من ب.

(٢) ط فقط: «ثبت» مكان: «بنيت»، تحريف. (٣) ط فقط: «ليست».

(٤) نَقِمَ يَنْقِمُ من باب: ضَرَبَ يَضْرِبُ، ونَقِمَ يَنْقَمُ من باب: تَعَبَ.

(٥) أ: «والصحيح أنهما» مكان: «وذهب آخرون إلى».

(٦) كلمة: «أن» سقطت من أ. (٧) هود ٨. (٨) البقرة ٢٦٧.

٣٧٦ - • وليس يكونُ - الدَّهْرُ - ما دام يَدْبُلُ (١) •

وبـ «ما» ، «وما هُمُ» بِخَارَجِينَ مِنَ النَّارِ (٢) ، «وما هُمُ» عَنْهَا بِغَائِبِينَ (٣) .
ومن أمثلة المنفي بـ «ليس» قول العرب «ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ» .

الثالثة : حكى أبو عمرو بن العلاء : أن لغة بني تميم إهمال ليس مع إلّا حملاً على «ما» كقولهم : «ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ» ، بالرفع على الإهمال (٤) ، ولا ضمير فيها . وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر (٥) . فقال له أبو عمرو ، نِمْتُ يَا أَبَا عَمْرٍو وَأَدْلَجَ النَّاسُ . ليس في الأرض حِجَازِيّ إِلَّا وهو ينصب ، ولا تَمِيْمِيّ إِلَّا وهو يرفع . ثم وجه أبو عمرو خلفاً الأحمر (٦) ، وأبا محمد اليزيدي (٧) إلى بعض الحجازيين ، وجهداً أَنْ يَلْقَنَاهُ (٨) الرفع ، فلم يفعل ، وإلى بعض التميميين ، وجهداً أَنْ يَلْقَنَاهُ (٩) النصب فلم يفعل ، ثم رجعا ، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو ، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ، ورمى به إلى أبي عمرو ، وقال : هو لك ، بهذا فُكَّتِ النَّاسُ .

(١) صدره :

• فما مِثْلُهُ فيهم ولا كان قَبْلَهُ •

انظر . ديوان حسان ٢٠٠ .

وهو من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٢) البقرة ١٦٧ . (٣) الانفطار ١٦ ، وفي أ : «بغافلين» ، تحريف .

(٤) ط فقط : «إهمالها» .

(٥) بصريّ من متقدمي نخبة البصرة ، وهو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفى . من مصنفاته : كتاب الجامع ، وكتاب المكمل وكلاهما في النحو . مات ١٤٩ هـ .

وانظر ترجمته في الفهرست ٦٨ ، وإنباء الرواه ٢ : ٣٧٥ ، ومراتب النحويين ٢١ .

(٦) سبقت ترجمته ١ : ٨٥ .

(٧) يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد اليزيدي . من مصنفاته : مختصر في النحو - المقصور والممدود - النقط والشكل . النواذر . مات ٢٠٢ هـ .

(٨) ط : «يلقياه» ، بالياء ، تحريف . (٩) ط : «يلقياه» ، بالياء ، تحريف .

وزعم أبو نزار : الملقَّب بمَلِكِ النُّحَاة ^(١) : أن الطَّيِّبَ اسم ليس ^(٢) ، والمسك مبتدأ ، وخبره محذوف . تقديره : إلا المسك أفخره . والجملة ^(٣) في موضع نصب خبر ليس .

وزعم أبو عليّ : أن اسم ليس ضمير الشأن ، والطَّيِّبُ مبتدأ ، والمسك خبره ، أو الطَّيِّبُ اسمها ، والخبر محذوف ، وإلاّ المسك بدل . كأنه قيل : ليس الطَّيِّبُ في الوجود ^(٤) إلا المسك . أو الطيب اسمها ، وإلاّ المسك نعت ، والخبر محذوف . كأنه قيل : ليس الطَّيِّبُ الذي هو غير المسك طيباً في الوجود . وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير . وضعّف بأن الإهمال — إذا ثبت — لغةٌ . فلا يمكن التأويل .

الرابعة ^(٥) :

• • •

- (١) ملك النُّحَاة هو الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار ، أبو نزار . من مصنفاته : الحاوي في النحو . العمدة في النحو . المقتصد في التصريف . المسائل العشر المتعبدات إلى الحشر . مات ٥٦٨ .
 - (٢) كلمة : « ليس » سقطت من ب .
 - (٣) ط : « والجملة ثم موضع نصب بوضع : ثم مكان : في » .
 - (٤) من قوله : « في الوجود » إلى قوله : « والخبر محذوف » سقط من أ .
 - (٥) كلمة : « الرابعة » بعدها بياض في أ ، ب إلى قوله : « ص » وفي ط : (ص) الرابعة ، من كلمات المتن . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض .
- وقد استطعت بحمد الله — أن أعرّ على هذه المسألة الرابعة التي سقطت من نسخ الجمع . وذلك أن هذا النص منقول بتصريف من المخفي ١ : ٢٢٧ ، ٢٢٨ . وقد ذكر المخفي هذه المسائل الثلاث التي قلها السيوطي في الجمع ، ثم ختمها بالمسألة الرابعة أو الحكم الرابع ليس فقال :
- « الرابع أن تكون حرفاً عاطفاً أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين النقلة . واستدلوا بنحو قوله :

أين المرفّ والإله الطَّالِب والأشْرَم المفلوب وليس الغالب

وخرج عن أن الغالب اسمها : والخبر محذوف .

قال ابن مالك : وهو في الأصل ضمير متصل ، عائد على الأشْرَم أي : ليسه الغالب ، كما يقول : الصديق كأنه زيد ، ثم حذف لاتصاله ، ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يميز حذفه ، وفيه نظر .

(ص) : وتسمّى ناقصة ، فإن اكتفت بمرفوع فتامة . ولزم النقص ليس ، وزال خلافاً للفارسي^(١) ، وفتى خلافاً للصّغاني^(٢) . قيل : وظلّ . ومن الناقصة ذات الشأن . وثالثها ، لا . ولا .

(ش) : هذه الأفعال تسمّى نواقص . واختلف في سبب تسميتها ذلك .

فقيل : لعدم دلالتها على الحدث ، بناءً على أنها لا تفيد .

وقيل : وهو الأصح ، لعدم اكتفائها بالمرفوع ، لأن فائدتها لا تتم به فقط ، بل تنفقر إلى المنصوب . ثم منها ما لزم النقص ، وهو ليس باتفاق ، وزال ، خلافاً للفارسي ، فإنه أجاز في «الحكبيّات»^(٣) : أنها^(٤) تأتي تامة قياساً لا سماعاً . وفتى خلافاً للصّغاني^(٥) فإنه ذكر في «نوادير الأعراب» استعمالها تامة ، نحو : فتت عن الأمر فتناً : إذا نسيت .

وزعم المهابادي^(٦) : أن ظل أيضاً لا تستعمل إلا ناقصة . قال أبو حيان : وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو : أنها تكون تامة .

وبقية الأفعال تستعمل بالوجهين . فإذا^(٧) استعملت تامة اكتفت بالمرفوع ، فتكون كان بمعنى : ثبت «كان الله ولا شيء معه» وحدث نحو :

٣٧٧ - إذا [١١٦] كان الشتاء فأدْفُثُونِي^(٨) .

(١) أ . ب : «لأبي علي» .

(٢) ط فقط : «الصاغاني» سبقت ترجمته ١ : ١٥٩ .

(٣) مخطوط رقم ٢٢٦ نحو - تيمور . دار الكتب المصرية .

(٤) ب ، ط : «أن تأتي» .

(٥) ط فقط : «الصاغاني» .

(٦) ب ، ط : «البهابادي» بالذال ، وفي أ : «البهاباري» . كله تحريف ، وقد سبق تحقيق اسمه انظر ص ٧٦ .

(٧) أ ، ب : «وإذا» بالواو .

(٨) للربيع الفزاري . وعجزه :

• فلن الشيخ يَهْرِمُهُ الشتاءُ .

من شواهد شذور الذهب ص ٣٥٤ .

وحضر نحو : « وإن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ^(١) » . ووقعَ نحو : « مَا شَاءَ اللهُ كَانَ » .
وكفل ، وغزل . يقال : كُنْتُ الصَّبِيَّ : كفلته ، وَكُنْتُ الصَّوْفَ : غزلته .

وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى : « فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ ، وَحِينَ تُصْبِحُونَ ^(٢) » . وقول الشاعر :

٣٧٨ - وَمِنْ فَعَلَانِي أَنْتِي حَسَنُ الْقِرَى

إذا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا ^(٣)

وظل بمعنى : دام ، أو طال ، أو أقام نهاراً ^(٤) . وبات بمعنى : أقام ليلاً ، أو نزل بالقوم ليلاً . وصار بمعنى : « رجع » ^(٥) نحو : « أَلَا إِلَى اللهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ^(٦) » ، و « ضم » ، و « قطع » نحو : « فَصَرُّهُنَّ إِلَيْكَ ^(٧) » . ودام بمعنى : بقي ^(٨) ، نحو : « مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ^(٩) » . وانفكَّ بمعنى : خلص ، أو انفصل نحو : انفكَّ الأسير ^(١٠) أو الخاتم . وبرح بمعنى : ذهب ، أو ظهر . وبالمعنيين فسر قولهم : « برح الخفاء » . ووني ^(١١) بمعنى فتر ^(١٢) وَضَعَف . ورام بمعنى : ذهب وفارق .

وذكر ابن مالك : أن فَتَأَ المفتوحة تأتي تامة بمعنى : كسر ، أو أطفأ . حكى الفراء : فَتَأَنَّهُ عن الأمر : كسرته ، والنار : أطفأتها . قال ^(١٣) أبو حيان : وهذا وهم وتصحيف ، إنما ذاك بالياء المثلثة كما في الصَّحاح والمُحْكَم .

(١) البقرة : ٢٨٠ . (٢) الرُّوم ١٧ .

(٣) من شواهد الأسموني ١ : ٢٣٦ . قاتله : عبد الواسع بن أمة .

(٤) أ : « أقام ناراً » ، تحريف . (٥) أ : « بمعنى : وقع » ، تحريف .

(٦) الشورى ٥٣ . (٧) البقرة ٢٦٠ .

(٨) كلمة : « بقي » سقطت من ب . (٩) هود ١٠٨ .

(١٠) ب فقط : « الأمير » مكان : « الأسير » .

(١١) أ فقط : « وون » ، تحريف . (١٢) كلمة : « فتر » سقطت من أ .

(١٣) من قوله : « قال أبو حيان » إلى قوله : « وقد اختلف » سقط من ط .

وقد اختلف في كان الثانية ^(١) : فالجمهور على أنها من أقسام الناقصة . وذهب صاحب البديع : إلى أنها من أقسام التامة . وذهب أبو القاسم ابن الأبرش ^(٢) : إلى أنها قِسمٌ برأسها .

[حذف أخبارها] :

(ص) : وحذف أخبارها لقريظة ضرورة ^(٣) . وثالثها إلاّ ليس ولو دونها .

(ش) : قال أبو حيان : نصّ أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها : ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً . أمّا الاسم فلأنه مشبّه ^(٤) بالفاعل ، وأمّا الخبر ، فكان قياسه جواز الحذف ، لأنه إن رُوِيَ أصله ، وهو خبر المبتدأ ، فإنه يجوز حذفه . أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك ، لكنه صار عندهم عِوضاً من المصدر ، لأنه في معناها ، إذ القيام مثلاً كَوْنٌ من أكوان زيد ، والأعراض لا يجوز حذفها . قالوا : وقد تحذف في الضرورة كقوله :

٣٧٩ - رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً ، وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي ^(٥)
وقوله :

٣٨٠ - لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْنِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ ^(٦)
أي ليس ^(٧) في الدنيا . وَكُنْتُ بَرِيئاً ^(٨) .
ومن النحويين من أجاز حذفه لقريظة اختصاراً .

(١) أ : « التامة » مكان : « الثانية » تحريف .

(٢) هو خلف بن يوسف بن فرتون ، أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي . مات بقرطبة ٥٣٢ هـ .

(٣) ط : « ضرورة » . تحريف .

(٤) أ ، ب : « يشبه » بالياء .

(٥) لعمر بن أحمد الباهلي . من شواهد سيبويه ١ : ٣٨ .

(٦) في الدرر ١ : ٨٥ نسب إلى التميمي الحماسي . وقد نسبه الأمير في حاشيته على المغني ٢ : ١٦٨ إلى

شمردل بن شريك . والشاهد من شواهد المغني ٢ : ١٦٨ . وأوضح المسالك رقم ١٠٩ .

(٧) كلمة : « ليس » سقطت من أ . (٨) ب : « يرميا » ، تحريف . وفي ط : « برياً » .

وفصل ابن مالك : فمنعه في الجميع إلاّ ليس فأجاز حذف خبرها اختياراً ، ولو بلا قرينة ، إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بـ «لا» كقولهم فيما حكاه سيويه «ليس أحد» ، أي : هنا . وقوله :

٣٨١ - فامّا الجُود مِنكَ فليس جُودٌ^(١) .

وقوله :

٣٨٢ - يَحْسَبُكُمْ وَحَلِيتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ نَاصِرٌ فَبَوَّيْتُمْ مِنْ نَصْرِنَا خَيْرَ مَعْقِلٍ^(٢)
وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفراء^(٣) . وقال : يجوز في « ليس » خاصة أن يقول : « ليس أحدٌ » ، لأن الكلام قد يتوهم تمامه بليس . أو نكرة^(٤) كقوله :
ما من أحد .

[دخول الواو على أخبار الباب]

(ص) : وقد تلي الواو جملة ، وخبراً لليس ، وكان منفية بعد إلاّ ، وفاقاً للأخفش وابن مالك فيهما .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب إذا كانت جملة تشبيهاً بالجملة الحالية كقوله :

٣٨٣ - وكانوا أناساً ينفحون ، فأصبحوا
وأكثرُ ما يُعْطُونَهُ النَّظَرُ الشَّرُّ^(٥)

(١) قائله مجهول . وصدره :

• ألا يا ليل ويحك نبئني .

وفي أ : « وأما » بالواو . وانظر الدرر ١ : ٨٥ .

(٢) قائله مجهول . وفي أ : « يعينه » مكان : « يشم » . وفي ط : تبسم ، تحريف .

(٣) كلمة : « الفراء » سقطت من أ . (٤) أ : « ونكرة » بالواو .

(٥) لم ينسبه صاحب الدرر ١ : ٨٦ إلى قائل معين .

وقوله :

٣٨٤ - فظَلُّوا ، ومنهم سابقٌ دَمَعُهُ لَه
وَأَخَّرُ يَشِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْمُهْلِ (١)

هذا مذهب الأخفش ، وتابعه ابن مالك .

والجمهور : أنكروا ذلك ، وتأولوا الجملة على الحال ، والفعل على التمام (٢) .

الثانية : ذهب الأخفش ، وابن مالك أيضاً إلى جواز دخول الواو على خبر ليس ، وكان المنفية إذا كان جملة بعد إلا كقوله :

٣٨٥ - ليس شيء إلا وفيه إذا ما قَابَلَتْهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اعْتِبَارُ (٣)

وقوله :

٣٨٦ - ما كَانَ مِنْ بَشَرٍ إِلَّا وَمِيتَتُهُ مَحْتُمَةٌ ، لكن الأَجَالُ تَخْتَلِفُ (٤)

وقوله :

٣٨٧ - إذا ما سَتُورُ الْبَيْتِ أَرْخِيْنَ لم يكن سِرَاجٌ لَنَا إِلَّا وَوَجْهُكَ أَنْوَرُ (٥)

والجمهور : أنكروا ذلك ، وأولوا الأول . والثاني على حذف الخبر ضرورة ، أو على زيادة الواو . وقالوا : الخبر [١١٧] في الثالث : « لنا » (٦) .

(١) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٨٦ .

وفي أ ، ب : وقوله : « وأخريشي » بزيادة كلمة : « قوله » بين الشطرين . تحريف .

(٢) « والفعل على التمام » سقطت الجملة من أ .

(٣) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ٨٦ .

(٤) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ٨٦ .

(٥) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ٨٦ ، وفي أ : وجهه : مكان : « وجهك » .

(٦) لفظ : « لنا » سقط من أ .

وفي ب : « ما » موضع : « لنا » تحريف ، وبعدها بياض مشار إليه بـ « كذا » .

[تَوْسِطُ أَخْبَارِهَا]

(ص) : ويجوز توسيطها . ومنع الكوفية مطلقاً . وابن مُعْطٍ^(١) في دام . وبعضهم في ليس .

(ش) : أجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب بين^(٢) الفعل والاسم ، أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ . قال تعالى : « وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ »^(٣) ، وقال : « لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا »^(٤) . وقال الشاعر :

٣٨٨ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَةٌ
لَذَاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْمَرَمِ^(٥)

وقال :

٣٨٩ - فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلُولٍ^(٦)

ومنه الكوفيون في الجميع ، لأن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدم على ما يعود عليه .

ومنه ابن مُعْطٍ^(٧) في «دام» . وردّ بأنه مخالف للنص السابق ، وللقياس كسائر أخواتها ، وللإجماع .

(١) أ فقط : « وابن معطي » بالياء .

(٢) ط : « من » مكان : « بين » ، تحريف . (٣) الروم ٤٧ . (٤) البقرة ١٧٧ .

(٥) قائله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٨٦ . وابن عقيل ١ : ١١٣ .

(٦) للسموئل بن عادباء . وصدّره :

« سَلَّيْ إِنْ جَهَلَيْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ » .

انظر : ديوان سموئل ٩٢ ، وقطر الندى ١٨١ . وهو من الشواهد التي تجاوزها صاحب الدرر .

(٧) أ : « ابن معطي » بالياء .

ومنعهم بعضهم في «ليس» تشبيهاً بـ«ما»، وهو محجوجٌ بالسَّماع. والخلاف في «ليس» نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه، ولم يظفر به ابن مالك، فحكى فيها الإجماع على لجواز تبعاً للفارسيّ وابن الدّهان وابن عصفور.

[جواز تقدّم أخبارها]:

(ص): وتقدمها إلا دام، والمنفيّ بـ«ما»، و«ليس» على الأصح، وفي زال، وإخوته. ثالثها ^(١) الأصح يجوز إن نفي بغير «ما». قال درّود ^(٢): ولن، ولم. والأصح يجوز بينها، و«ما». وفي دام خلاف.

(ش): يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام، وليس، والمنفيّ بـ«ما». أمّا دام فحكى الاتفاق عليها، لأنها مشروطة، بدخول «ما» المصدرية الظرفية. والحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله.

وأما المنفيّ بـ«ما» غير زال وإخوته ففيه قولان: البصريون على المنع. والكوفيون على الجواز. ومنشأ الخلاف اختلافهم في أنّ (ما) هل لها ^(٣) صدر الكلام أو لا؟ فالبصريون على الأول. والكوفيّون على الثاني.

وأما ليس فجمهور الكوفيين، والمبرد، والزّجاج، وابن السّراج، والسيّراني والفارسيّ، وابن اخته، والجرجاني، وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل التعجب، وعسى، ونعم، وبئس، بجامع عدم التصرف. وقدماء ^(٤)

(١) ط فقط: «وثالثها» بالواو.

(٢) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر الملقب بـدرّود بفتح الدّال، والواو، بينهما راء ساكنة.

وفي ط: «درّود» على التصغير كما ذكر ذلك السيوطي في البغية ٢: ٤٥.

له: شرح كتاب سيبويه. مات ٢٣٥.

(٣): «لها» سقطت من أ.

(٤) ط: «وقدم ما للبصرين»: تحريف.

البصريين، ونسبه ابن جني إلى الجمهور، واختاره^(١) ابن برهان^(٢)، والزحشري،
والشكويين، وابن عصفور، على الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى: «أَلَا يَوْمَ
يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ»^(٣). وفرق بين ليس، وبين الأفعال المذكورة.

وأما زال وإخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً سواء نفيت بـ «ما» أو بغيرها. وعليه الفراء^(٤).

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه سائر الكوفيين، لأن «ما» عندهم ليس لها الصلر^(٥)

كغيرها.

والثالث: وهو الأصح، وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ «ما» لأن لها الصلر،

والجواز إن نفيت بغيرها، كـ «لا»، «لم»، «ولن»، «لما»، «إن». وألحق درود^(٦): لم،

ولن بـ «ما» فمنع التقديم إن نفي بهما.

أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط^(٧) بينهما^(٨) نحو: ما قائماً زال زيد،

فالأصح جوازه. وعليه الأكثرون. ومنعه بمضهم، لأن الفعل مع «ما» كحجداً، فلا

يفصل بينهما.

وأما توسيطه بين «ما» ودام فنص صاحب (الإفصاح)، وبدر الدين بن مالك على أنه

لا يجوز، لأن الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها^(٩)، ولأن دام

لا يتصرف.

وقال أبو حيان: القياس الجواز^(١٠)، لأن «ما» حرف مصدري غير عامل،

ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن «دام» لا تتصرف فيتجه المنع.

(١) ط فقط: «وأجازه».

(٢) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن برهان بفتح الباء. أبو القاسم الأسدي المكبري. مات

٤٥٦.

(٣) سقطت كلمة «الفراء» من أ.

(٤) هود ٨.

(٥) سقطت كلمة «الصلر» من أ.

(٦) ط: «ديود»، تحريف.

(٧) أ، «بينهما» بالياء، تحريف.

(٨) ط فقط: «يوسط» بالياء.

(٩) أ: «بمعمولها»، تحريف.

(١٠) أ فقط: «الجواز القياس» وفي ب: «الجوان» بالنون، تحريف.

[وجوب توسيط الخبر أو تقديمه] :

(ص) : ويجبان ، ويمنعان لما مرّ .

(ش) : قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه . وقد يُمنع كُلٌّ من ذلك للأمور الموجبة أو المانعة ^(١) في خبر المبتدأ .

مثال وجوب التوسيط : ما كان قائماً إلاّ زيد . ومثال وجوب التقديم : أين كان ^(٢) زيد ؟ وكم كان مالك ؟ . ومثال وجوب أحدهما على سبيل التأخير : كان في الدار ساكنها . وكان في الدار رجل . يجوز تقديم الخبر وتوسيطه ، ولا يجوز تأخيرها . ومثال منعها ^(٣) ، ووجوب التأخير : كان بعلُ هند حبيبها ، لأجل الضمير . وصار عدوي صديقي للإلباس .

* * *

(ص) : وفي تأخير الجملة . ثالثها : يجب إن رفع ضمير الاسم . ويمنع تقديم خبر تأخر مرفوعه ، وفي منصوب ، لا ظرف . ثالثها يقبح ^(٤) لا ظاهر ^(٥) إعراب مشارك عرفاً ونكراً ، ولا يليها معمول خبرها كغيرها خلافاً للكوفيّة وابن السّراج إلاّ [١١٨] ظرف . ويجوز مع خبر وتقدمه .

[مسائل] :

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : اختلف في وجوب تأخير الخبر هنا إذا كان جملة على أقوال :

أحدها : يجب مطلقاً ، ولا يجوز تقديمه ، ولا توسيطه سواء كانت اسميّة : نحو :

(١) ب ، ط : « المانعة » بالواو .

(٢) ب : « أين ما كان زيد » بزيادة : « ما » .

(٣) ط : « مانعهما » ، تحريف .

(٤) ط : « بفتح » بالباء ، والفاء ، تحريف .

(٥) ب : « لا ظاهراً إعراب مشارك » . أ : « لا ظاهر » بالطاء المهملة ، تحريف .

كان زيد أبوه قائم^(١) أم فعلية رافعة ضمير الاسم نحو: كان زيد يقوم، أم غير رافعة نحو: كان زيد^(٢) يمرّ به عمرو . ومستند المنع في ذلك عدم سماعه^(٣) .

والثاني : لا ، مطلقاً ، فيجوز التقديم ، والتوسيط . وذكر ابن السّراج : أنه القياس وإن لم يسمع . وصحّحه ابن مالك ، قال : لأنه وإن لم يسمع مع كان ، فقد سمع مع الابتداء ، كقول الفرزدق :

٣٩٠ - إلى ملكٍ ما أمّه من مُحَارِبٍ أبوه ، ولا كانت كليبٌ تُصَاهِرُهُ^(٤)

قال : ويدلّ لجوازه مع «كان» تقديم معموله في قوله تعالى : «أَهْؤْلَاءِ لِإِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ»^(٥) . «وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ»^(٦) ، وتقديم المفعول يؤذَنُ بتقديم العامل .

والثالث : المنع في الفعلية الرافعة^(٧) لضمير الاسم ، والجواز في غيرها . وصحّحه ابن عصفور ، وقال : لأن الذي استقر في باب كان أنك إذا حذفها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر . ولو أسقطتها من: كان يقوم زيد ، على أن يكون^(٨) (يقوم) خبراً مقدماً ، فقلت : يقوم زيد ، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر .

الثانية : لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع ، فلا يقال : قائماً كان زيد أبوه ، أي: كان زيد قائماً أبوه ، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه . فإن كان معموله منصوباً نحو : آكلا كان زيد طعامك ففيه أقوال . ثالثها : يقبح^(٩) التقديم ، ولا يمتنع ، لأنه ليس بجزء من ناصبه ، لكونه فضلة .

فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز بلا قبح إجماعاً ، لأن العرب تتسع في الظرف

(١) أ فقط : «قام» .

(٢) كلمة : «زيد» سقطت من ب . (٣) أ فقط : «السمع» .

(٤) الفرزدق . ديوانه ٣١٢ ، والمفني ١ : ١٠٧ وابن عقيل ١ : ١٠١ .

(٥) سبأ ٤٠ . (٦) الأعراف ١٧٧ .

(٧) ط : «الواقعة» بالواو والقاف ، تحريف .

(٨) كلمة : «يكون» سقطت من أ ، ب .

(٩) ط : «يصح» بالياء والصاد ، تحريف ، وانظر نصّ المتن ، وعبرة الشرح بعد ذلك .

والمجرور ما لا تتسع في غيرهما نحو : مسافراً كان زيد اليوم ، وراغباً كان زيد فيك .
الثالثة : تقدّم من صَوْر امتناع تقديم خبر المبتدأ أن يتساويا في التعريف والتنكير ،
ولا بيان ^(١) . ولا يجري ذلك هنا في ظاهر الإعراب ، لأن نصب الخبر يبيّنه ، فيجوز :
كان أخاك زيد . ولم يكن خيراً ^(٢) منك أحدٌ ^(٣) .

فإن خفي الإعراب وجب تأخير الخبر للإلباس نحو : صار عدوّي صديقي ،
وكان ^(٤) فتاك مولاك .

الرابعة : مذهب أكثر البصريين : أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها
من مفعول ، وحال ، وغيرهما ^(٥) إلا الظرف والمجرور ، فلا يقال : كان طعامك زيدٌ
أكلاً ، ولا كان طعامك أكلاً زيدٌ . وهذا الحكم غير مختصّ بباب كان ، بل لا يلي
عاملاً من العوامل ما نصّبهُ غيرهُ أو رَفَعَهُ .

فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقديمه ^(٦)
للتوسّع في الظروف والمجرورات . وجوّز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن
السّراج : أن يليها غير الظرف أيضاً لوروده في قوله :

بما كان إيتاهم عطيةً عوداً ^(٧) .

— ٣٩١ —

وأجيب بأن اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها ، «وعطية» مبتدأ ، خبره «عوداً» ،
والجملة خبر كان ، فلم يَلِ العامل (كان) ، بل ^(٨) ضمير الشأن .
وجوّز بعضهم أن تكون فيه زائدة .

(١) ب : « والبيان » مكان : « ولا بيان » ، تحريف .

(٢) ب : « خيراً » بالباء ، تحريف . (٣) ط : « أحد » تحريف .

(٤) أ : « وصار » مكان : « وكان » .

(٥) ط : « وغيرها » تحريف . (٦) أ ، ب : « وتقدّمه » .

(٧) من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً وقومه . وروايته في الديوان ٢١٤ .

« قفاذ درآمون خلف جيحاشهم » .

من شواهد المغني ٢ : ١٥٩ ، وأوضح المسالك رقم ٨٨ . والخزانة ٤ : ٥٧ . وابن عقيل

١ : ١١٥ .

(٨) : « بل » سقطت من أ .

فإن تقدم مع الخبر على الاسم جاز إجماعاً نحو : كان آكلاً طعماك زيد^(١) ، وكذا يجوز تقدمه على كان نحو : طعماك كان زيد آكلاً^(٢) . وعليه قوله تعالى : « وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلْمٍ »^(٣) .

واعلم أنه يتأتى في : « كان زيد آكلاً طعماك » أربعة عشر تركيباً . وقد سقّتها في (الأشباه والنظائر)^(٤) وكلها جائزة عند البصريين إلا كان : طعماك زيد آكلاً ، وكان طعماك آكلاً زيد^(٥) ، وآكلاً كان طعماك زيد^(٦) .

[اجتماع معرفتين] :

(ص) : وإذا اجتمع معرفتان فأقوال : المبتدأ . وقيل : الخبر غير الأعراف إلا إشارة مع غير ضمير ، وإلا أن^(٧) ، وأن^(٨) . وقيل : ما يراد ثبوته مطلقاً . وقيل : إن قام مقامه ، أو شبهة به . وقيل : ما صح جواباً . أو نكرتان^(٩) بمسوخ تخير . وفي الإخبار هنا ، وإن بمعرفة عن نكرة . ثالثها سائغ إن أفاد ، والنكرة غير صفة محضة .

(ش) : إذا اجتمع في باب كان معرفتان ، ففي ما يتعين^(١٠) اسماً وخلافه خبراً الأقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال أخر . فقيل : تخير^(١١) ، فأيهما شئت جعلته الاسم ، والآخر الخبر . وعليه الفارسي^(١٢) ، وابن طاهر ، وابن خَرُوف وابن مضاء وابن عَصْفُور . وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه قال : وإذا كانا^(١٣) معرفتين ، فأنت بالخيار ، أيهما ما جعلته فاعلاً رفعت [١١٩] ونصبت الآخر .

وقيل : تنظر إلى المخاطب ، فإن كان يعرف أحد المعرفتين ، ويجهل الآخر ، جعل المعلوم الاسم ، والمجهول الخبر نحو : كان أخو بكر عمراً ، إذا^(١٤) قدرت^(١٥) أن^(١٦) المخاطب يعلم أن لبكر أخاً ، ويجهل^(١٧) كونه عمراً . وكان عمرو أخا بكر ، إذا كان

(١) الأعراف ١٧٧ . (٢) الأشباه والنظائر ٢ : ٥٦ ، ٥٧ .

(٣) كلمة : « نكرتان » سقطت من ب . (٤) ط فقط : « ما تعين » .

(٥) لفظ : « كانا » سقط من أ . (٦) ط : « وإذا » بالواو ، تحريف .

(٧) ب فقط : « عرف » مكان : « قدرت » . (٨) أ ، ب : « وجعل » .

يعلم عَمَرًا ، ويجهل كونه أخا بكر . وعلى هذا السَّيرافيّ ، وابن الباذش^(١) ، وابن الضائع^(٢) . وحملوا كلام سيبويه على ما إذا استويا عند المخاطب في العِلْم وعدمه . وقيل : إن لم يستويا في رتبة التعريف جعل الأعراف منهما الاسم ، والآخر الخبر نحو : كان زيدٌ صاحب الدار .

وقيل : الخبر غير الأعراف إلّا إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير ، فإنه يجعل الإشارة الاسم ، وإن كان مع أعراف منه كالعلم ، والمضاف إلى الضمير نحو : كان هذا أخاك ، لأن العرب اعتنت^(٣) بتقديم الإشارة لمكان التنبيه الذي فيه ، أمّا مع المضمّر فلا ، ولهذا كان ها أناذا أفصح من هاذا أنا .

وإلّا إن كان أحدهما « أن » ، وأنّ المفتوحتين ، فإن الاختيار جعلهما الاسم ، والآخر^(٤) الخبر ، ولهذا قرأ أكثر القراء : « فما كان جواب قومه إلّا أن قالوا^(٥) » بنصب « جواب » لشبههما بالمضمر من حيث أنّهما لا يوصفان ، كما لا يوصف ، فعوملا مُعامَلته إذا اجتمع مع معرفة غيره ، فإن الاختيار جعله الاسم ، لأنه أعراف .

وقيل : الخبر : ما يراد إثباته مطلقاً نحو : كان عقوبتك عزّلك ، وكان زيدٌ زُهَيْراً^(٦) ، وقول الشاعر :

فكان مُضِلِّي مَنْ هُدَيْت بِرُشْدِهِ^(٧) .

— ٣٩٢ —

(١) سبقت ترجمته ١ : ٢٦٤ .

(٢) هو : علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيليّ بالصاد المعجمة والعين المهملة .

له : شرح الجمل - شرح كتاب سيبويه . مات ٦٨٠ .

وفي أقط : « ابن الصائغ » بالصاد والفين .

(٣) ط : « اغتنت » تحريف .

(٤) أقط : « وللآخر » . (٥) النمل ٥٦ .

(٦) ب : « زهير » بالرفع ، تحريف .

(٧) سبق ذكره رقم ٣٦١ . وفي أ : « مصلي » بالصاد ، تحريف .

أثبت الهداية لنفسه. ولو قال : فكان هاديٍّ من أَضْلِلْتُ به لأثبت (١) الإضلال ، وعلى هذا ابن الطراوة .

وقيل : الخبر ما يراد إثباته بشرط : أن يكون أحدهما قائماً مقام الآخر ، أو مشبهاً (٢) به كالمثاليين (٣) الأولين بخلاف ما إذا كان هو نفسه كالبيت .

وقيل : ما صحّ منهما جواباً فهو الخبر ، والآخر الاسم . حكى هذه الأقوال أبو حيّان ، ثم اختار تبعاً لجماعة تقسيماً يجمعها (٤) . فقال : إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب ، فإن كان أحدهما قائماً مقام الآخر ، أو مُشَبَّهاً به ، فالخبر ما يراد إثباته ، وإن كان هو نفسه ، فإن عرّف المخاطب أحدهما دون الآخر ، فالمعلوم هو الاسم ، والآخر الخبر .

وإن عرفهما أو جهلها ، فإن كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم ، والآخر الخبر إلا المشار مع الضمير . وإن استويا في التعريف فأنت بالخيار .

وإن (٥) كان أحدهما « أن » أو « أن » المصدريّتين ، فإنه يتعيّن جعله الاسم .

قال : وضمير النكرة وإن كان معرفة ، فإنه في باب الإخبار يعامل معاملة النكرة إذا اجتمعت مع المعرفة ، لأن تعريفه لفظي من حيثُ عُلِمَ على مَنْ يعود : أما أن تعلم (٦) مَنْ هو في نفسه فلا .

وإذا اجتمع نكرتان ، فإن كان لكل منهما مسوغٌ للابتداء ، فلك الخيار ، فما شئت جعلته (٧) الاسم ، والآخر الخبر نحو : كان رجل قائماً ، أو كان قائمٌ رجلاً (٨) .

وإن كان لأحدهما مسوغٌ دون الآخر فالذي له المسوغ هو الاسم ، والآخر الخبر نحو

(١) ط : « لا يثبت الإضلال » ، تحريف .

(٢) ط فقط : « ومُشَبَّهاً » بالواو دون « أو » .

(٣) أ : « كالمثاليين » بالقاف ، تحريف . (٤) أ ، ب : « نقيها يجمعها » ، تحريف .

(٥) ط : « إن كان » بإسقاط الواو ، تحريف . (٦) أ فقط : « يعلم » بالياء .

(٧) أ : « جعلته غير الاسم » بزيادة كلمة : « غير » تحريف .

(٨) أ : « وأكان قائم رجل » ، ب : « وأكان قائم رجلاً » .

كان كل أحد قائماً . ولا يجوز كان قائم كل أحد .

وإذا اجتمع نكرة ومعرفة ، فالمعرفة الاسم ، والنكرة الخبر ، ولا يعكس إلا في الشعر . هذا مذهب الجمهور . وجوز ابن مالك العكس اختياراً بشرط الفائدة ، وكون النكرة غير صفة محضة . قال : لأنه لما كان المرفوع هنا مُشَبَّهًا بالفاعل ، والمنصوب مُشَبَّهًا بالمفعول جاز أن يعني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ^(١) ، كما جاز ذلك في باب الفاعل . ومن وروده قوله :

٣٩٣ - كَانَ سُلَاقَةً مِّنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ ^(٢)
وقوله :

٣٩٤ - وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا ^(٣) .

قال : وقد حمل هذا الشبه في باب « إن » على أن جُعِلَ فيه ^(٤) الاسمُ نكرةٌ والخبرُ معرفةٌ كقوله :

٣٩٥ - وَإِنْ حَرَامًا أَنْ أَسْبَّ مُجَاشِعًا أَبَابُثِ الشَّمِّ الْكَرَامِ الْخَضَارِمِ ^(٥)
وأجاز سيبويه : إنَّ قريباً ^(٦) منك زيد .

• • •

(١) العبارة في أ : جاز أن يعني تعريف المنصوب من غير تعريف المرفوع ، وهي محرفة .

وفي ب : « جاز أن المعنى يعني تعريف المرفوع ، وهي محرفة أيضاً .

(٢) لحسان بن ثابت ديوانه ١٢ .

من شواهد سيبويه ١ : ٢٣ ؛ والحجة لابن خالويه ١٤٧ . والمغني ٢ : ٨٤ ، ١٩٩ ، والخزانة

٤ : ٤٠٠ ، واللسان : سبأ .

(٣) للقطامي : ديوانه ٣١ . وصدرة :

• قِنِيْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا •

من شواهد سيبويه ١ : ٣٣١ ، والإيضاح ٩٩ ، وابن يعيش ٧ : ٩١ ، والخزانة ١ : ٣٩١ ، ٤ :

٦٤ ، والأشموقي ٣ : ١٧٣ . (٤) أ فقط : « في » بإسقاط الضمير .

(٥) للفرزدق : ديوانه ٨٤٤ . وروايته :

• وَلَيْسَ بَعْدُ لِلْإِنِّ سَبَبَتْ مُقَاعِسًا •

(٦) ط : « قريناً » بالنون ، تحريف .

(ص) : وإن قصد إيجاب خبرٍ ما قرن بإلاّ إن قَبِل . ولو^(١) قرن بتنقيس ، أو قد . أو لم خلافاً للفرء . لا زال وإخوته . ولا يكون اسم هذه نكرة . وثالثها : يجوز مع الماضي . ويكثر في « ليس » و « كان »^(٢) بعد نَقْيٍ وَشِبْهِهِ .

[مسألان] :

(ش) : فيه مسألان :

الاولى : إذا قصد إيجاب خبر منفيّ أيّاً كان ، قُرِنَ^(٣) بإلاّ إن قَبِل ذلك نحو : كان زيد إلاّ قائماً ، وليس زيد إلاّ قائماً . وسواء هذا الباب وغيره نحو : ما ظننت زيدا إلاّ قائماً .

فإن لم يَقْبَلْ ذلك بأن كان الخبر لا يستعمل [١٢٠] إلاّ مَنفِيّاً لم يجز دخول إلاّ عليه ، نحو : ما كان مثلك إلاّ أحداً . وما كان زيد إلاّ زائلاً صاحكاً .

وكذلك لا تدخل على خبر زال وإخوته ، لأنّ نفيها إيجاب^(٤) ، فإن قولك : ما زال زيد عالماً فيه إثبات العلم لزيد فهو كقولك : كان زيد عالماً . وهذا لا يدخل عليه إلاّ فكذلك ذاك . وأمّا قول ذي الرمة :

٣٩٦ - حَرَّاجِيحٌ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً

على الحَسَفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفَرًا^(٥)

ف قيل : خطأ منه ، ولهذا لم^(٦) يحتج الأصمعيّ بشعره . ولكثرة ملازمته الحاضرة فسد كلامه^(٧) .

(١) ط : « وإن » مكان : « ولو » ، تحريف .

(٢) ط : « ولأن » مكان : « وكان » ، تحريف .

(٣) ط : « وقرن ، بالواو » ، تحريف . (٤) ط : « إيجاب » ، تحريف .

(٥) لذي الرمة . ديوانه ٢٤٠ .

من شواهد : سيويه ١ : ٤٢٨ ، والخزاعة ٤ : ٤٩ ، والأشموني ١ : ٢٤٦ .

وحراجيج : جمع حُرْجُوج كمصفور ، وهي الناقة السمينة أو الضامرة .

(٦) في أ : « لا » مكان : « لم » .

(٧) العبارة في ط « لكثرة ملازمته الحاضرة فسد كلامه » .

وقيل : مؤوّل على زيادة إلّا ، أو تمام يَنْفَكْ ، ومُنَاخَةٌ : حال . ولا يجوز دخول إلّا على خبر مقرون ^(١) ...

الثانية : يكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة ، لأن فيها معنى النفي المسوّغ للابتداء بالنكرة كقوله :

٣٩٧ - كَمْ قد رأيتُ ، وليس شيء باقياً
مِنْ زائر طَيْفِ الهوى ، ومزور ^(٢) .

ويشاركه ^(٣) في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله :

٣٩٨ - إذا لم يكن أحدٌ باقياً فإنّ التأسّي دواءُ الأسى ^(٤)
وقوله :

٣٩٩ - ولو كان حيّ في الحياة مَخْلَداً خَلَدَتْ ، ولكن ليس حيّ بخالد ^(٥)
وقد ^(٦) يلحق بها في ذلك ^(٧) باب زال وإخوته .

(ص) : وترادف كان لم يزل . وتزاد وسطاً . قيل : وآخرأ فمضارعة ^(٨) .
وقيل ^(٩) : فاعلها ^(١٠) ضمير مصدرها ^(١١) . وشذ بين جار ومجرور . وزاد الكوفية :
أصبح ، وأمسى . والفراء يكون . والباقي إن لم ينقص ^(١٢) المعنى . وقوم كل فعل لازم .

(١) أ فقط بياض بعد قوله : « مقرون » إلى قوله : « الثانية » . وقد أشير إليه بـ « ط » ، وليس في ب ، ط
ما يشير إلى أن هناك بياضاً . والعبارة ناقصة مما يؤكد بياض أ .

(٢) قائله مجهول .

وفي الدرر ١ : ٨٩ « طرق الهوى » مكان : « طيف الهوى » .

(٣) ب فقط : « ويشاركها » .

(٤) قائله مجهول . وفي ط : « التأسّي » مكان « التأسّي » . صوابه في : الدرر ١ : ٨٩ ، أ ، ب .

(٥) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ٨٩ . (٦) أ ، ب : « وهل » مكان : « وقد » .

(٧) في ط سقطت كلمة : « ذلك » .

(٨) ب : « ففارقة » ، ولعل المراد تضارع زيادة ظن آخرأ . وفي ط : « ففارقة » تحريف وفي أ : فمضارعة .

(٩) ط : « وقبل » بالباء ، تحريف . (١٠) أ ، ط : « وفاعلها » بالواو .

(١١) أ : « صدرها » . تحريف ، وانظر الشرح .

(١٢) ب : « ينقض » بالضاد ، تحريف . وانظر الشرح .

[مسألان] :

(ش) : فيه مسألان :

الأولى : تختص كان بمرادفة: لم يزل كثيراً، أي أنها تأتي دالة على الدوام ، وإن كان الأصل فيها أن يدل على حُصُول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم. وعليه الأكثر ، كما قال أبو حيان . أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين . وجزم به ابن مالك .

ومِنْ الدَّالَّة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو : « وكان الله سميعاً بصيراً^(١) » ، أي لم يزل متصفاً بذلك .

الثانية : تختص أيضاً بأنها تزداد بشروط :

أن تكون بلفظ الماضي متوسطةً بين مسند ومُسند إليه نحو : ما - كان - أحسن زيداً ، ولم يَر - كان - مثلهم^(٢) . ومنه حديث : « أو بني - كان - آدم » . وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع كقوله :

٤٠٠ - . أنتَ تكونَ ماجِدٌ تَبِيلٌ^(٣) .

وجوز أيضاً زيادتها آخرأً^(٤) نحو : زيد قائم كان ، قياساً على إلغاء «ظن» آخرأً . وردّ بعدم سماعه ، والزيادة خلاف الأصل فلا تباح^(٥) في غير مواضعها المعتادة . وشذّ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله :

(١) النساء ١٣٤ .

(٢) أ : « لم يرد كان » تحريف وب : « لم يرد مثلهم » ، تحريف .

(٣) لفاطمة بنت أسد ترقص ابنها عقيل بن أبي طالب وعجزه :

. إذا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ .

من شواهد ابن عقيل ١ : ١١٦ ، والأشْمُوني ١ : ٢٤١ .

(٤) ط فقط : « أخيراً » . (٥) ب ، ط : « يستباح » .

٤٠١ - سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ^(١)

قال أبو حيان : ولا يحفظ في غير هذا البيت .

وجوز الكوفيون : زيادة أصبح ، وأمسى . وحكوا : « ما أصبح أبردها » ، و « ما أمسى أدفأها » . وحمل على ذلك أبو علي قوله :

٤٠٢ - عَدُوَّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ^(٢)

وقوله :

٤٠٣ - أَعَاذِلَ قَوْلِي مَا هَوَيْتَ فَأُوْبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي^(٣)

وأجاز الفراء : زيادة سائر أفعال هذا^(٤) الباب ، وكلّ فِعْلٍ لازمٍ من غير هذا الباب^(٥) ، إِذَا لم يَنْقُصْ^(٦) المعنى ، نحو : ما أضحى أحسن زيدا ، وزيد^(٧) أضحى قائم ، واستدلّ على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في^(٨) نحو قوله :

(١) قائله مجهول .

ويروى : سَرَاةُ بَفْتَحِ السَّيْنِ جَمْعٌ : سَرِيٌّ . ولا يعرف فَعِيلٌ على فَعَلَةٍ غيره .
ورواية ابن جني في : « سر صناعة الإعراب » ٢٩٨ : « جِيَادٌ » مكان : « سَرَاةٌ » ، وفي النسخ
الثلاث : « تَسَامَوْا » مكان « تَسَامَى » . وانظر الأشموني ١ : ٢٤١ ، وأوضح المسالك رقم ٩٢ . وابن
عقيل ١ : ١١٦ ، والخزاعة ٤ : ٣٣ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد الأشموني ١ : ٢٤١ .

(٣) قائله مجهول .

وفي ط : « قومي » بالميم ، تحريف . والصواب من أ ، ب والأشموني ١ : ٢٤٢ .

وفي أ : « فأربى » مكان : « فأوبى » تحريف و « ثوبى » مكان : « ذنوبى » ، تحريف .

(٤) أ : « سائر الأفعال هذا الباب » . تحريف .

(٥) : « وكل فعل لازم من غير هذا الباب » سقطت هذه العبارة من أ .

(٦) أ : « تنقص » بالياء ، تحريف . (٧) ط : زيدا « تحريف . (٨) في « سقطت من أ .

٤٠٤ - فالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(١)
ولم يُرد أن يأمره بالذهاب .

والصحيح أن ذلك كله لا يجوز ، لاحتمال التأويل ، وما لا يحتمله من ذلك من
القلة بحيث لا يقاس عليه .
وقد اختلف في كان الزيدة : هل لها فاعل ؟ .

فذهب السيرافي والصيّمريّ : إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدّال عليه الفعل ،
كأنه قيل : كان هو ، أي : كان الكون .

وذهب الفارسيّ : إلى أنها لا فاعل لها ، لأن الفعل^(٢) إذا [١٢١] استعمل استعمال
ما لا يحتاج إلى فاعل استغني عنه ، بدليل : أن « قلّما »^(٣) فعل . ولما استعملته العرب للنفي
لم يحتج إليه إجراء له مجرى حرف النفي . واختاره ابن مالك . ووجهه بأنها تشبه الحرف
الزائد ، فلا يبالي بخلوها من الإسناد .

[حذف كان]

(ص) : ويجوز حذف كان واسمها إن عُلِمَ بعد إن « ولو » بكثرة ، و « هلا »
وإلا بقلّة .

ويجوز رفع تاليها إن حسن تقدير : (فيه) أو (معه) ، وإلا فلا .

وجوز يونس وابن مالك جرّ مقرون به إن « لا » ، أو إن عاد اسم كان على مجرور بحرف .
وجعل تالي الفاء جواب إن خبر مبتدأ أولى من خبر كان مضمرة أو حال ، أو مفعول
بلائق . وإضممار الناقصة قبلها أولى . وقيل^(٤) بعد لدن ونحوها ، ويجب بعد (أن) .

(١) قائله مجهول مع كثرة الاستدلال به .

انظر : الكامل للمبرّد ٢ : ٧٤٩ ، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ورقة ٢١٦ ، ومفاتيح
الغيب ١ : ١٣١ ، والحجة لابن خالويه ٩٤ . والإنصاف ٤٦٤ ، وابن يعيش ٣ : ٧٨ ، ٧٩ ،
وسيبويه ١ : ٣٩٢ ، والأشُموني ٣ : ١١٥ . وفي النسخ الثلاث : « قدبت » .

(٢) ط : « لأن الفاعل » ، تحريف .

(٣) قلّما « رسمت في ط مفصولة : « قلّ ما » . وفي ب : « قلما » ، بالفاء ، تحريف .

(٤) ط فقط : « وقيل » ، بالياء ، تحريف .

وقلّ: بعد (أن) معوضاً منها «ما» .

وقيل : هي التامة ، والمنصوب حال . وقيل : العامل « ما » . وقيل : غير عوض فيظهران .

(ش) : تختص كان أيضاً من بين سائر أخواتها بأنها قد تعمل محذوفة ، ولذلك أقسام :

الأول : ما يجوز بكثرة ، وذلك بعد « إن » ، و « لو » الشرطيتين ، فتحذف هي واسمها إذا كان ضمير ما عليم من غائب ، أو حاضر . مثاله بعد « إن » مع الغائب ، قوله :

٤٠٥ - قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قولٍ إذا قيلاً^(١)
ومع المتكلم قوله :

٤٠٦ - حَدِّبَتْ عَلِيٌّ بطونُ ضَنْةَ كُلِّهَا إنْ ظالِمًا فيهم وإنْ مَظْلُومًا^(٢)

ومع المخاطب قوله :

٤٠٧ - لا تقرِّبنَ الدهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالِمًا أبداً وإنْ مَظْلُومًا^(٣)
ومثاله بعد « لو » مع الثلاثة قوله :

(١) للنعمان بن المنذر في قصة مشهورة .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٨٨ ، والدرر ١ : ٩٠ .

(٢) للناطقة الذبياني .

ديوانه ١٣١ ، وسيبويه ١ : ١٣٢ ، وأوضح المسالك رقم ٩٤ ، والأشعموني ١ : ٢٤٢ .

وفي ط : « ضبة » بالباء ، وهي رواية الأشعموني . ورواية سيبويه : « ضنة » بالنون ، وهو ضنة بن عبد بن كبير بن عذرة .

(٣) لليلي الأخيلية .

من شواهد : سيبويه ١ : ١٣٢ ورواية الدرر ١ : ٩١ : « لا تقربوا » مكان : لا تقرِّبنَ . . .
وفي أ : « إن ظالماً منهم » مكان : « إن ظالماً أبداً » .

٤٠٨ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَعْفَى وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ^(١)
وقوله :

٤٠٩ - عَلِمْتُكَ مَتَانًا فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ ، وَلَوْ غَرَّتَانِ ظَمَّانَ عَارِيَا^(٢)
وقوله :

٤١٠ - انْطَقَ بِحَقٍّ وَلَوْ مُسْتَخْرِجًا إِحْتِنًا فَإِنَّ ذَا الْحَقِّ غَلَابٌ وَإِنْ غُلِبَا^(٣)
ولو أظهر الفعل في نحو^(٤) هذه المثل لجاز . قال سيبويه : وإن شئت أظهرت^(٥) الفعل .

ولا يجوز عند^(٦) عدم الاظهار إلاّ نصب التّالي على أنه خبر كان . وربما يجوز فيه الرفع والجرّ . فالأول إذا حسُن هناك تقدير : « فيه » ، أو « معه » ، أو نحو ذلك كقولهم : « الناسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ » ، « المرءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنْ سَيْفٌ أَوْ خَنْجَرٌ » ، « إِنْ خَنْجَرٌ أَوْ سَيْفٌ فَخَنْجَرٌ » ، « فَانْتَصَابٌ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ » ، « سَيْفٌ وَخَنْجَرٌ عَلَى تَقْدِيرٍ : إِنْ كَانَ الْعَمَلُ خَيْرًا ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ بِهِ سَيْفًا . وارتفاعها على أنها الاسم على تقدير : إِنْ كَانَ فِي أَعْمَالِهِمْ خَيْرٌ »^(٧) . وإن كان معه . سيف . أو على تقدير : كان التامة . والأول أولى . وهو معنى قولنا : وإضمار الناقصة قبلها أي الفاء^(٨) أولى ، أي من التامة . وعلمه ابن مالك بأن إضمار الناقصة مع النصب متعين ، وهو مع الرفع ممكن ، فوجب ترجيحه ليجري الاستعمال^(٩) على سنن واحد ، ولا يختلف العامل . ومثاله بعد لو : الإطعام ولو تمرّاً . فالنصب على تقدير : ولو يكون الطّعام تمرّاً .

(١) قائله : اللّعين المنقرّين .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٩٥ . وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٥٨ . الأشمونيّ

١ : ٢٤٢ .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ٩١ .

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ٩١ .

(٤) كلمة : « نحو » سقطت من ط .

(٥) أ : « لظهرت » باللام ، تحريف .

(٦) ب : « عندهم » مكان : « عند » . تحريف . (٧) ب : « أخيراً » بالنصب . تحريف .

(٨) ط : « أي الناقصة » مكان : « أي الفاء » . تحريف .

(٩) ط : « الاستعمالان » .

والرفع على تقدير : ولو يكون ^(١) عندكم تمر ^(٢) ، أو على تقدير : كان تامّة ^(٣) فإن لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالأبيات السابقة . ومثله سيبويه بقولك : امرئ بأيتهم أفضل إن زيداً ، وإن عمرأ .

والثاني : بعد «إن» فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت إن بـ «لا» أم لا ، كقولهم : مررت برجل صالح إن لا صالحاً ^(٤) فطالح . وامرر بأيتهم أفضل إن زيداً ^(٥) وإن عمرأ ، «فصالح» ، و «زيد» بالنصب على تقدير : إن لا يكن ^(٦) صالحاً ، وإن يكن زيداً .

وحكى يونس فيه : الجرّ على تقدير : إن ^(٧) لا أمر بصالح ، أو إلا أكن مررت بصالح فقد ^(٨) مررت بطالح . وأجازه في «زيد» على تقدير : إن مررت بزيد وإن مررت بعمرؤ . فوافقه ابن مالك على اطراده . وقصره غيرهما ^(٩) على السماع ، لأن الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس .

قال أبو حيتان : والصواب مع الجمهور لِمَا في الأول من التكلف ، ولم يسمع مثل ذلك بعد «لو» أصلاً .

وقولي : وجعل تالي الفاء إلى آخره أشرت به إلى أن قولهم : «فخير» من المثال السابق يجوز فيه أيضاً الرفع والنصب . والأول أرجح ، لأن المحذوف معه شيء واحد وهو المبتدأ ، ومع النصب شيثان ، ولأن وقوع الاسميّة بعد فاء الجزاء أكثر . والتقدير في الرفع ، فالذي يجزى به خير . والنصب على حذف كان واسمها ، أي كان الذي يجزى به خيراً ، أو على الحال ، أي : فهو يلقاه خيراً ، أو على المفعول [١٢٢] بفعل لائق ، أي فهو «يجزى» أو «يعطي» خيراً .

(١) أ : «ولو يكن» ، تحريف . (٢) ب «تمرأ» بالنصب ، تحريف .

(٣) أ : «أو على كان التامة» بإسقاط كلمة : «تقدير» .

(٤) أ فقط : «إن لا صالح فطالح» بالرفع .

(٥) في النسخ الثلاث : «إن زيد» و «إن عمرو» بدون ألف في آخرهما تدل على نصبهما . والأسلوب يعين النصب .

(٦) أ ، ب : «إن لا يكون» .

(٧) من قوله : «إن لا أمر بصالح» إلى قوله : «إن مررت بزيد» سقط من أ .

(٨) ب : «وبعد» مكان : «فقد» تحريف . (٩) أ ، ب : «غيره» .

وعُلِمَ من ذلك أنَ في مسألة : « إن خيراً فخير » ^(١) أربعة أوجه : أحسنها نصب الأول ، ورفع الثاني . وأضعفها عكسه . وبينهما نصبُهُما ، ورفعُهُما .

ثُمَّ قال الشَّلَوِيُّين : إنهما متكافئان ، لأن ما في نصب ^(٢) الأول من ^(٣) الحسن يقابله قبح رفعه ^(٤) ، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه ^(٥) .

وقال ابن عصفور : بل رفعهما أحسن ، لقلة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما .
القسم الثاني : ما يجوز بقلة ^(٦) ، وذلك في ثلاث صور : الأولى والثانية : بعد هلا ، وألا . قال أبو حيان : يجري مجرى (لو) غيرها من الحروف الدالة على الفعل إذا تقدّم ما يدل عليه ، لكنه ليس بكثير ^(٧) الاستعمال .

الثالثة بعد لدن كقوله :

٤١١ - • من لدُ شَوْلًا فلِلْ إِتِلَائِهَا ^(٨) •

أي من لد أن كانت شَوْلًا . والشَّوْلُ بفتح المعجمة : التي ارتفعت ألبانها من الشُّوق . واحداً : شائلة ، أو شائل . وإِتِلَاؤُهَا : ^(٩) أن يتلوها أولادها .

وقولي : ونحوها ، وقول التسهيل : « وشبهها » مثاله قوله :

٤١٢ - أزمانَ قومي والنجماعة كالذي

لزم الرُّحالة أن تَمِيلَ مَيْلًا ^(١٠)

(١) أ فقط : « إن خيراً فخيراً » بنصب الكلمتين .

(٢) ط : « نصبه » . (٣) كلمة : « من » سقطت من ب .

(٤) أ : « لأن ما في نصب الأول من القبح يقابله حسن رفعه » .

(٥) « وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه » سقط من أ .

(٦) ب : « نقله » بالنون ، تحريف . (٧) ب فقط : « بكثرة » .

(٨) قائله مجهول .

من شواهد سيويه ١ : ١٣٤ ، وأوضح المسالك رقم ٩٦ . والخزاة ٢ : ٨٤ ، والأشْمُونِي ١ : ٢٤٣ .

(٩) أ ، ب : « وإِتِلَاؤُهَا » ، تحريف .

(١٠) للرّاعي . من شواهد سيويه ١ : ١٥٤ ، وروايته : « منع » مكان : « لزم » . والتسهيل ص ١٠٠ ،

والخزاة ١ : ٥٠٢ . وأوضح المسالك رقم ٩٨ .

قال سيويه : أراد : أزمان كان قومي مع الجماعة .

القسم الثالث : ما يجب . وذلك في صورتين :

الأولى : بعد أن المصدرية إذا عوض منها « ما » كقوله :

٤١٣ - . أبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ ^(١) .

أي : لأن كنت ، فحذف اللام اختصاراً ، ثم « كان » كذلك ، فانفصل الضمير وجيء بـ « ما » ^(٢) عوضاً عنها . والتزم حذف كان لثلاث يجمع بين العوض والمعوّض منه . والمرفوع بعد « ما » ^(٣) اسم كان . والمنصوب خبرها . هذا هو الصحيح في المسألة .

وبقي فيها أقوال أخر . فزعم بعضهم : أن كان المحذوفة فيها تامة ، والمنصوب حال .

وزعم أبو عليّ وابن جنيّ : أن (ما) هي الرافعة الناصبة ، لكونها عوضاً من الفعل فنابت منابه في العمل . وزعم المبرد : أن (ما) زائدة لا عوض ، فيجوز إظهار كان معها نحو : أَمَا كُنتَ منطلقاً انطلقت .

ورُدّ بأن هذا كلام جرى مجرى المثل ، فيقال كما سمع ، ولا يغيّر ، وليس هذا الموضع من ^(٤) مواضع قياس زيادة (ما) .

الثانية : بعد « إن » الشرطية إذا عوض منها « ما » ، وذلك قليل بالنسبة للأول كقولهم : افعل هذا إمّا لا ، أي ^(٥) إن كنت لا تفعل غيره . وقول الراجز :

(١) للعباس بن مرداس الصحابي . وعجزه :

• فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ •

من شواهد سيويه ١ : ١٤٨ ، وابن عقيل ١ : ١١٨ وأوضح المسالك رقم ٩٧ ، والأشموني ١ : ٢٤٤ .

(٢) ب : « بها » مكان : « ما » ، تحريف .

(٣) أ ، ب : « بعدها » مكان : « بعدما » تحريف .

(٤) « من » سقطت من أ .

(٥) من قوله : « أي إن كنت » إلى قوله : « أي إن كنت لا تجد غيرها » سقط من أ .

٤١٤ - أمرعت الأرض لَوَّانَ مالا لَوَّ أَنْ نُوقَا لَكَ أَوْ جِمَّالاً

أَوْثَلَّةٌ مِنْ غَنَمٍ إِمَالاً^(١)

أي : إن كنت لا تجد غيرها ، و (ما) عوض من كان .

وإنما كان هذا قليلاً لكثرة الحذف . ولا يحذف مع المكسورة معوضاً منها (ما) إلا في هذا .

ولو قلت^(٢) : إِمَّا كُنتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ كَانَتْ (ما) زائدة لا عوضاً^(٣) . ولا يجوز : إِمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ بِحَذَفِ كَان .

[حذف فون كان]

(ص) : ويحذف نونها^(٤) ساكنة جزماً ، والتامة أقل ما لم يوصل بضمير أو ساكن خلافاً ليونس .

(ش) : يجوز حذف فون كان تخفيفاً بشروط :

أن يكون من مضارع . بخلاف الماضي والأمر . مجزوماً^(٥) بالسكون . بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف .

والأ توصل بضمير نحو : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَئِنْ تَسَلَّطَ عَلَيْهِ^(٦) » ، ولا بساكن^(٧) نحو : « لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا^(٨) » . مثال ما اجتمعت فيه الشروط :

« وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا^(٩) » ، « وَلَمْ تَكْ مِنْ الْمُصَلِّينَ^(١٠) » ، « وَلَا تَكْ فِي ضَيْقٍ^(١١) » ، « فَلَمْ يَكْ يَنْفَعَهُمْ^(١٢) » .

وسواء في ذلك الناقصة كما مثلنا ، والتامة لكن الحذف فيها أقل نحو : « وَإِنْ تَكْ حَسَنَةً^(١٣) » بالرفع .

(١) قاله مجهول . من شواهد الأشموني ١ : ٢٤٥ .

(٢) ب : « الوقت » مكان : « ولو قلت » ، تحريف . وفي أ : « لو » بدون واو .

(٣) ب : « لا عوض » بالرفع . تحريف . (٤) ط فقط : « لامها » مكان : « نونها » .

(٥) ط فقط : « مجزوم » بالرفع .

(٦) انظر : صحيح البخاري : « كتاب الجنائز » باب ٨٠ ، وكتاب : « الجهاد » باب ٧٨ .

(٧) ب : « ولا ساكن » بإسقاط باء الجر .

(٨) البيهقي ١ . (٩) مريم ٢٠ . (١٠) المدثر ٤٣ . (١١) النمل ٧٠ . وقد سقطت من ط .

(١٢) غافر ٨٥ . (١٣) النساء ٤٠ .

قال أبو حيان : وحذف هذه النون شاذّ في القياس ، لأنها من نفس الكلمة ، لكن سوغه كثرة الاستعمال ، وشبهه النون بحروف العلة . وإنما لم يجز عند ملاقاته الضمير ، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله ، كما ردّ نون « لد^(١) » إذا أضيفت إليه ، فقبل : « لدنه » ، ولا يجوز : لده . ولا عند الساكن . لأنها تحرك حيثنذ ، فيضعف الشبه .

وأجاز يونس حذفها مع الساكن . ووافقه ابن مالك تمسكاً بنحو : قوله :

٤١٥ - لم يَكُ الحقُّ سوى أن حاجةُ رَسْمُ دارٍ قد تَعَفَّتْ بالسَّرَرِ^(٢)

وقوله :

٤١٦ - فإن لم تَكُ المرأةُ أبدت وِسَامَةً^(٣) .

وقوله :

٤١٧ - إذا لم تَكُ الحاجات من هِمّةِ الفتى^(٤) .

والجمهور ، قالوا : إن ذلك ضرورة ، وما قاله ابن مالك : من أن النون حذفت للتخفيف ، وثقل اللفظ ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشدّ ، فيكون الحذف حيثنذ أولى . ردّه^(٥) أبو حيان : بأنّ التخفيف ليس هو العلة ، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها [١٢٣] بحروف العلة ، وقد ضعف الشبه كما تقدم ، فزال أحد جزأها ، والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها .

(١) ط فقط : « لدن » .

(٢) نسبة في الدرر ١ : ٩٣ إلى حسيل بن عرفطة شاعر جاهلي . وفي أ : « قد تقفى » بالقاف والفاء . وفي ب : « قد نقض » ، وفي ط : « قد يقعن » كله تحريف .

(٣) لابن صخر الأسدي ، وعجزه :

« فقد أبدت الميراةُ جبهةَ صيغَم » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٩٩ ، وابن عقيل ١ : ١١٨ والأشموقي ١ : ٢٤٥ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

« فليئس بمغنٍ عنه عقنُدُ التمايم » .

وانظر الدرر ١ : ٩٣ .

(٥) ط فقط : « وردّه » بالواو .